



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور البنوك الإسلامية في تطوير وتنشيط السوق المالي
دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية

المشرف	اعداد الطلبة	
د. صالح سنوساوي	وسام الديب	1
	نزيهة بخيخ	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. صالح سنوساوي
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	

السنة الجامعية 2023/2022



شكر وعرfan

﴿وَسْتُرْدُونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

(التوبة: 105)

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

نتقدم بجزيل الشكر وكامل العرفان، إلى الأستاذ والمشرف الدكتور سنوساوي صالح لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، ولما بدله معنا من جهد وإرشاد

كما نتوجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم

ونشكر جميع من ساعدنا من أساتذة وزملاء وإخوة في إنجاز هذا العمل، سائلين الله عز وجل أن يجزيهم عنا كل خير.

وفي الأخير نسأل الله العظيم أن ينفع بهذا العمل قارئه، وأن يتقبله في ميزان الحسنات إنه السميع القريب مجيب الدعوات.

إهداء

الحمد لله رب العرش الكريم، والصلاة
والسلام على المصطفى الأمين
أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الغالية
الحبيبة أمي رعاها الله
وإلى الغالي الحبيب أبي الكريم
وإلى جميع إخوتي وأخواتي والأهل والأقارب
إلى زميلتي في هذا العمل المتواضع
إلى كل الأصدقاء والزملاء
إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد
أهدي هذا العمل

وسام

إهداء

الحمد لله العظيم الكريم، يفتح على من يشاء من عباده بالحق وهو الفتح العليم وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أتاه الله من فواتح الخير وجوامعه وخواتمه ووصفه بأنه من المؤمنين رؤوف رحيم صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من هم فخري وذخري، إلى من يدعمونني في السراء والضراء إلى من يكون رضا الله في رضاهم، إلى شمعة دربي وبلسم الزمان إليكما ومن غيركما أُمِّي وأبِي.

إلى أحب الناس إلى قلبي وأقربهم إلى روحي إلى بذور الأصل إخوتي الأعزاء أختي فهيمة وكتكوتها علي أخوأي كريم وسليم

إلى كل فرد من عائلة بخبخ دون استثناء

إلى كل صديقاتي وكل الأصدقاء والأحباب خاصة منهم ابني، لمياء رانية، رتيبة، ياسمين، زليخة، وبشرى ولا أنسى بالذكر زميلتي في العمل وسام.

إلى كل طلبة الاقتصاد النقدي والبنكي دفعة 2023.

إلى كل من حملهم قلبي ولم تسعهم هته السطور البسيطة.

إلى الشموع التي أنارت دربي الدراسي أساتذتي الكرام أتوجه لكم بجزيل الشكر والعرفان.

نزيهة

ملخص

جاءت البنوك الإسلامية تلبية للحاجة الملحة لمؤسسات مصرفية تلبي احتياجات المسلمين وفي نفس الوقت تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية للبنوك التقليدية، كما أنها تعمل على دعم و تطوير سوق الأوراق المالية بمختلف الآليات. وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور البنوك الإسلامية في تنشيط وتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك بواسطة أدوات مالية، خاصة منها الأسهم المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية، والصكوك الإسلامية، حيث تبين أن نجاح هذه السوق وتطورها يعتمد اعتمادا وثيقا على مدى تنوع وتطور الأدوات المالية الإسلامية المتداولة فيها، حيث أن إتاحة أكثر من بديل أمام المستثمرين يضمن النجاح والتميز على أداء السوق.

الكلمات المفتاحية

البنوك الإسلامية، الأسواق المالية، سوق الخرطوم للأوراق المالية، الصكوك الإسلامية.

Abstract:

Islamic banks have emerged to meet the urgent need for financial institutions that cater to the principles of Islamic sharia law, avoiding interest-based transactions common in conventional banks.

These banks also work towards supporting and developing the stock market through various mechanisms.

This study aims to shed light on the role of Islamic banks in stimulating and developing the Khartoum stock exchange using Islamic financial instruments, particularly sharia-compliant stocks and Islamic bonds (sukuk). It is evident that the success and development of this market depend closely on the diversity and evolution of Islamic financial instruments traded within it. By providing multiple alternatives for investors, the market's performance is enhanced and distinguished.

Keywords:

Islamic banks, financial markets, Khartoum stock exchange, Islamic instruments.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
-	شكر وعرفان
-	إهداء
-	إهداء
V	ملخص
VI	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول:
أ	مقدمة
الفصل الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
3	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية
5	المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وخصائصها
8	المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية
10	المبحث الثاني: آليات العمل في البنوك الإسلامية
10	المطلب الأول: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية
11	المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية
13	المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية
15	المبحث الثالث: صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية
15	المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية
18	المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية
21	المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على أساس التبرع
24	المبحث الرابع: التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية

24	المطلب الأول: التحديات الداخلية
27	المطلب الثاني: التحديات الخارجية
31	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: عموميات حول السوق المالي الإسلامي	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: ماهية السوق المالي
34	المطلب الأول: تعريف السوق المالي الإسلامي
34	المطلب الثاني: أنواع ووظائف السوق المالي الإسلامي
36	المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الأسواق المالية الإسلامية والتقليدية
37	المبحث الثاني: أدوات التعامل في السوق المالي الإسلامي
37	المطلب الأول: الأدوات التقليدية
39	المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية
42	المطلب الثالث: الهندسة المالية الإسلامية
44	المطلب الرابع: صناديق الاستثمار الإسلامية
45	المبحث الثالث: آليات دعم البنوك الإسلامية للأسواق المالية الإسلامية
45	المطلب الأول: دعم التوجهات الحكومية نحو التخصيص
46	المطلب الثاني: زيادة الطلب والعرض في الأسواق المالية وإقامة صناديق الاستثمار المشترك
46	المطلب الثالث: تطوير مفهوم البنوك الشاملة
47	المطلب الرابع: آليات أخرى
49	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدور البنوك الإسلامية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية	
51	تمهيد
52	المبحث الأول: الإطار العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية
52	المطلب الأول: النظام المالي السوداني

53	المطلب الثاني: خلفية عن السوق المالي السوداني
57	المبحث الثاني: أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية وواقع انتشار منتجات الهندسة المالية فيها
57	المطلب الأول: الأدوات المالية المتداولة في السودان
64	المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية
67	المطلب الثالث: تقييم التجربة السودانية
69	خلاصة الفصل
71	خاتمة
75	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
53	عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية كل من عامي 2020 و 2021	1
57	الأسهم المتداولة حسب القطاعات لكل من عامي 2020 و 2021	2
59	مبيعات شهادة مشاركة الحكومة (شهادة) بنهاية كل من عامي 2020 و 2021	3
60	مبيعات شهادة الاستثمار الحكومية (صرح) لكل من عامي 2020 و 2021	4
61	مبيعات شهادة إجازة أصول مصفاة الخرطوم للبتروول (شامة)	5
62	عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية	6
62	البنوك المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية	7
64	إصدارات أسهم البنوك في خلال الفترة 2011-2019	8
65	قيمة تداول أسهم البنوك الإسلامية في سوق الخرطوم للأوراق المالية	9
66	رأس المال السوقي للبنوك	10

مقدمة

مقدمة

تزايد الاهتمام بمبادئ النظام المالي الإسلامي، وتوجهت الأنظار إليها في ظل الظروف السائدة في الوقت الحالي، من أزمات اقتصادية ناتجة عن تداعيات أساليب التمويل التقليدي، وهذا ما زاد التركيز على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، نظراً لما تتمتع به من استقرار بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية في وقت الأزمات.

لقد شهدت الساحة البنكية الإقليمية والدولية تطوراً هائلاً في الصناعة البنكية الإسلامية سواء في إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو تحول بعض البنوك إلى العمل البنكي الإسلامي، حيث تعد ظاهرة البنوك الإسلامية الحدث الأبرز على صعيد الساحة البنكية العربية والإسلامية، إذ اعتمدت البنوك منذ نشأتها على التعامل بالفوائد أخذاً وعطاءً، لذا فكر بعض علماء الاقتصاد والشريعة المسلمون أن لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا)، فالبنوك الإسلامية تقوم عادة بتوظيف الأموال لأجل طويلة ومتوسطة في مشروعات استثمارية أو استثمارات تجارية، غير أن هذا التوظيف لا يستغرق كل الأموال التي تعبئها البنوك الإسلامية، والبنك الإسلامي بطبيعته يحتاج إلى أصول سائلة يمكن أن يستخدمها في سداد التزاماته والإنفاق على استثماراته كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وكان موضوع التنمية الاقتصادية يشكل الشاغل الأكبر والهدف الأسمى الذي تسعى وتتطلع مختلف الدول لتحقيقه خاصة الإسلامية منها، فقد توجه البحث والاهتمام نحو إنشاء وتطوير سوق مالية إسلامية، تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعد الحل الأنسب لمشكلة التنمية الاقتصادية في البلاد الإسلامية لأنها تخلو من المخالفات الشرعية مثل الربا والقمار وغيره، وحيث أن نجاح الأسواق المالية وتطورها يعتمد على مدى تنوع وتطور الأدوات المالية المتداولة فيها، فإن الأمر يستدعي تكثيف وتنسيق الجهود والعمل على تطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية إصداراً وتداولاً، والتي من شأنها توسيع وتنشيط السوق المالية الإسلامية.

ومن هنا جاءت الضرورة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك الإسلامية في تطوير وتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية، باعتباره أحد أهم المنافذ الاستثمارية التي تستوعب سيولته الفائضة، وتمده بالسيولة اللازمة عند الحاجة وتمول مشروعاته وأفكاره.

- الإشكالية:

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للبحث، ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

كيف ساهمت البنوك الإسلامية السودانية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

على أساس هذه الإشكالية يمكن لنا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل آليات دعم البنوك الإسلامية للأسواق المالية؟

2- كيف تؤثر منتجات الهندسة المالية على أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

3- ما هي الأدوات المالية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

- الفرضيات

يرتكز البحث على مجموعة من الفرضيات، تمت صياغتها على النحو التالي:

1- تتمثل آليات دعم البنوك الإسلامية للأسواق المالية الإسلامية في تنوع المنتجات المالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

2- تؤثر منتجات الهندسة المالية على أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال زيادة فعاليته وكفاءته.

3- تتمثل الأدوات المالية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في الأسهم والسندات والصكوك.

أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع إلى عدد من الأسباب والمبررات والتي نوجز منها ما يلي:

1- الميول الشخصي لمعرفة كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية والأسواق المالية.

2- انسجام الموضوع مع التخصص.

3- الإطلاع المسبق على بعض البحوث والمقالات عن الموضوع مكنتنا من تكوين صورة عامة حوله، مما أدى بنا للفضول أكثر للتعلم والإلمام ببحثياته.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تنشيط السوق المالي ومدى مساهمتها في رفع التحديات والرهانات في هذه الأخيرة، وكذا تسليط الضوء على أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية، إضافة إلى المساهمة في إيجاد الحلول لبعض المشاكل التي تواجه أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية.

أهداف الدراسة

بناء على إشكالية البحث وفرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعمق في معرفة خصائص البنوك الإسلامية وصيغ تمويلها المختلفة.

2- دراسة سوق المال من المنظور الإسلامي.

3- تحليل الأدوات الاستثمارية الإسلامية المتعامل بها في أسواق المال الإسلامية.

4- عرض تجربة سوق المال الإسلامي (سوق الخرطوم نموذجاً).

5- التطرق إلى إسهام البنوك الإسلامية في تنشيط سوق المال الإسلامية.

حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث العلمي الاقتراب من الموضوعية، وتسهيل الحصول على استنتاجات منطقية وضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة الموضوع، ذلك بوضع حدود للإشكالية، مع ضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للإشكالية لتحليلها ومنهجية اختبار فرضيته، لتحقيق ذلك قمنا بإنجاز هذا البحث ضمن مجموعة من الحدود والأبعاد.

من حيث بعد الموضوع العلمي، فإن بحثنا يندرج ضمن البنوك الإسلامية ودورها في تنشيط السوق المالي، ومن حيث بعد المجال الزمني، أنجزت الدراسة خلال الفصل الثاني من السنة الجامعية 2022-2023، أما فيما يخص بعد المجال المكاني، تم حصر البحث على سوق الخرطوم للأوراق المالية.

منهج الدراسة

يهدف الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، ولإثبات مدى صحة الفرضيات المقترحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة، يظهر جانب المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف الجوانب النظرية والميدانية المتعلقة بالموضوع والتعبير عنها ووصفها كما في الواقع. أما بالنسبة لمنهج دراسة حالة نلتسمه من خلال الدراسة الميدانية؛ حيث قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على أساس الدراسة الميدانية، وحاولنا معرفة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الدراسات السابقة

بعد عملية بحثنا عن مختلف المراجع والصادر المتعلقة بالموضوع، لوحظ أن هناك مجموعة من البحوث تناولت إشكاليات قريبة من الإشكالية المطروحة في بحثنا وتتمثل هذه المواضيع فيما يلي:

1- عيسى مرزقة، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز عدة جوانب تخص المصرفية الإسلامية والتحديات التي تواجهها في ظل الواقع المعاصر الذي تعمل البنوك الإسلامية في إطاره، وتوصلت هذه الدراسة بأن البنوك الإسلامية تتمتع بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية وذلك أنها تستمد مشروعيتها من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها المصرفية والاستثمارية، المساهمة في تمويل عمليات البحث والتطوير التي تعمل على ابتكار أدوات مالية جديدة على مستوى البنوك أو السوق المالي، تساعد على إستقرار الودائع بما يتيح فرصة توجيهها إلى مشروعات طويلة الأجل.

2- مناصرة أشرف، دور البنوك الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال الإسلامية، مذكرة ماستر، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أسواق رأس المال من المنظور الإسلامي، والوقوف على الدور الذي يمكن أن تقدمه البنوك الإسلامية من أجل دعم وتطوير أسواق رأس المال الإسلامية، من خلال تطويرها وتحديثها لأدواتها المالية، فضلا عن قدرتها على زيادة الطلب والعرض في الأسواق المالية، ومن نتائج هذه الدراسة أن البنوك الإسلامية تلعب دورا فعال في نمو وتطوير أسواق رأس المال الإسلامية، كما أنه قام سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا على أساس تقديم البديل الشرعي لسوق رأس المال التقليدي في ماليزيا، وذلك بتوفير الخدمات المالية الإسلامية إلى متعاملي السوق من المؤسسات المالية، والشركات الخاصة، وجمهور المستثمرين المسلمين الراغبين في الحصول على التمويل والاستثمار المتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

3- بريزة بوقرة، دور الأدوات المالية الإسلامية في تفعيل السوق المالي الإسلامي، مذكرة ماستر، علوم التسيير، الجزائر: جامعة قلمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأدوات المالية الإسلامية التي يقدمها سوق الخرطوم للأوراق المالية، ودراسة مدى تأثير هذه الأدوات على كفاءة وفعالية هذا السوق، ومن نتائج هذه الدراسة أن السوق المالي الإسلامي يقوم بدور حيوي وفعال في خدمة التمويل والاستثمار في ظل توافر شروط معينة، كما أن سوق الخرطوم للأوراق المالية يقوم بدور تنموي من خلال تشجيع الاستثمار بتوفير أدوات استثمارية إسلامية متوسطة وطويلة الأجل، ويعمل على توظيف المدخرات في مشاريع تنموية وربحية.

4- جاسم كريمة، رمل خديجة، دور البنوك في تنشيط الأسواق المالية عن طريق أدوات التمويل الإسلامي، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، الجزائر: جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية ومكانة السوق المالية في الحياة الاقتصادية وفعاليتها وكذا إبراز دور ومساهمة البنوك في تنشيط الأسواق المالية من خلال أدوات التمويل الإسلامي، ومن نتائج هذه الدراسة أن التنامي المتسارع للبنوك الإسلامية من خلال القيام بضمان الاكتتاب وتغطيته وإدارته، والإصدار مع الترويج للأوراق المالية الإسلامية، بحيث تتولى البنوك الإسلامية وظيفة صانع السوق مما يستحق أن تكون آلة لتفعيل أنشطة السوق المالي، وقد تبين أنه توجد علاقة إرتباطية وثيقة بين إصدارات أدوات التمويل الإسلامي على رأسها الصكوك الإسلامية ومؤشرات سوق الأوراق المالية الماليزية، مؤشر حجم التداول، مؤشر معدل دوران الصكوك الإسلامية، والذي يدل على وجود مستوى مرض لتكاليف إبرام الصفقات والمعاملات الذي ينعكس إيجابا على كبر حجم السوق .

صعوبات الدراسة

أثناء إنجازنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

1- تضارب وقلة الإحصائيات أحيانا أخرى ما شكل لنا عائقا أثناء الدراسة.

2- صعوبة الولوج إلى الموقع الإلكتروني لسوق الخرطوم للأوراق المالية والبنك المركزي السوداني بسبب المشاكل الواقعة في السودان.

هيكل الدراسة

تم تقسيم هيكل الدراسة إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة وذلك كما يلي:

جاء الفصل الأول بعنوان " مدخل إلى البنوك الإسلامية "؛ الذي حاولنا من خلاله إلى إعطاء صورة واضحة وشاملة لماهية البنوك الإسلامية مع ذكر أهم وظائفها، إضافة إلى صيغ التمويل والاستثمار فيها، وكذا آليات العمل فيها، مع محاولة ذكر أبرز التحديات والعوائق التي تواجهها.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان " عموميات حول السوق المالي الإسلامي "؛ حيث هدفنا من خلال هذا الفصل إلى إعطاء نظرة عن ماهية السوق المالي، وإبراز أدوات التعامل في السوق المالي الإسلامي، إضافة إلى توضيح آليات دعم البنوك الإسلامية للأسواق المالية الإسلامية.

يأتي الفصل الثالث والأخير بعنوان " دراسة تطبيقية لدور البنوك الإسلامية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية " والذي نهدف من خلاله إلى القيام بدراسة تحليلية وصفية، بهدف التعرف على الإطار العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية، إضافة إلى أداء هذا السوق وواقع انتشار منتجات الهندسة المالية فيه.

الفصل الأول

مدخل إلى البنوك الإسلامية

تمهيد

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم إنجازات الاقتصاد الإسلامي، قد تكون النموذج الوحيد للاقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقه للتطبيق، والذي يتمتع بدرجة من الاعتراف مكنته من فرض وجوده وإستمراريته، حيث حققت في فترة وجيزة انتشارا واسعا، مما مكنها من استقطاب رؤوس أموال كبيرة وجذب المتعاملين من جميع أنحاء العالم.

وهذا ما جعلنا نقوم بدراسة الجوانب النظرية للبنوك الإسلامية في أربعة مباحث:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: آليات العمل في البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول مقدمة لذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة وقد أصبحت هذه المصارف واقعا ملموسا وفعالا حيث أنها تقدم العديد من الحلول لكثير من الأزمات في عصرنا الحالي لأنها تستند إلى قواعد قوية مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومن خلال هذا المطالب سنتعرف على النشأة والمفهوم العام للمصارف الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية بديلة عن البنوك الربوية كما أنها تقدم العديد من الحلول للكثير من الأزمات، ومن خلال هذا المطالب سنتعرف على المفهوم العام للمصارف الإسلامية والأحداث التاريخية التي ساهمت في ظهور المصارف الإسلامية.

أولاً: نشأة البنوك الإسلامية

جاء ظهور البنوك الإسلامية استجابة لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة تعامل مصرفي بعيدا عن شبهات الربا إذ يعد تحريم الربا المبرر الديني لظهور البنوك الإسلامية.

1- المرحلة التمهيدية (1930 - 1963): لقد ثابر علماء الشريعة والاقتصاد في الكتابة عن بنوك بدون فوائد، وجهوا فيها اهتمامهم بإيجاد بديل بنكي لا يتعامل بالفائدة، إضافة إلى الدعوة لتغيير كل معاملاتهم للتوافق مع المبادئ الإسلامية، والملاحظ أن فترة الأربعينات من القرن العشرين لم تشهد تطبيق فعلي للبنوك الإسلامية إلا انه نشأت وبمجهودات فردية صناديق أو جمعيات خيرية تقدم قروض بدون فوائد للتجار وغيرهم من المحتاجين، بصفة خاصة تم ذلك في مطلع أربعينيات القرن العشرين بماليزيا، وفي أواخرها بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان، من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي تعاليم الشريعة الإسلامية¹، غير أنها وجدت المنفذ التطبيقي لها في أواخر خمسينات القرن العشرين، وفي بداية الستينات في نفس القرن أغلقت أبوابها².

2- مرحلة التطبيق (1963 - 1980): كانت أول تجربة عملية لبديل لا ربوي هي تجربة "بنوك الادخار المحلية" التي قام بها "أحمد النجار" بمصر سنة 1963، كانت مهمتها رفع الوعي الادخاري ودفع عجلة التنمية المحلية³، وتوقفت هذه التجربة سنة 1968 نتيجة لظروف سياسية، كما واكب هذه التجربة تجربة

¹ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، ط1، عمان، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص23.

² أحمد سليمان الخضونة، المصارف الإسلامية، ط1، عمان، جدار للكتاب والنشر والتوزيع، 2007، ص ص 64، 65.

³ عبد الحميد أبو موسى، واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي المعاصر، في إتحاد المصارف العربية، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد والأدوات المالية الإسلامية الحديثة، لبنان: رياض الصالحين، 2005، ص15.

أخرى أقل حظاً من الأولى سواء في النجاح أو الشهرة، تلك التجربة التي قام بها "أحمد إرشاد" في باكستان سنة 1963، عمد من خلالها إلى تحويل بنك من نظام ربوي إلى نظام لا ربوي لكنها لم تستمر طويلاً بسبب عدم وجود تصور شامل ومتكامل للعملية، إضافة لعدم توافر الكوادر البشرية الملائمة لقيادة العملية.¹

بعد أن كانت هذه التجارب نتيجة لجهود فردية، جاءت تجارب و جهود أخرى لتأخذ صيغة الصيغة الرسمية، منها نجد:

- شهدت الفترة 1967-1970 محاولات تحضيرية، كذلك التي قادتها جامعة أم درمان الإسلامية حيث تم تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس الجامعة وأساتذة ومفكرين اقتصاديين، لدراسة تنفيذ تجربة بنك إسلامي بالسودان وهذا بالتعاون مع البنك المركزي، أنجز هذا الفريق اللبنة الأولى لإنشاء بنك فيصل السوداني الذي تأسس سنة 1976.

- بمناسبة المولد النبوي الشريف سنة 1971 أعلن الرئيس المصري "أنور السادات" في خطابه عن إنشاء بنك إسلامي اجتماعي، وبالفعل صدر قانون إنشاء "بنك ناصر الاجتماعي".

- في سنة 1975 صدر المرسوم الأميري بإنشاء بنك دبي الإسلامي، كما تم تأسيس بنك التنمية الدولية كمؤسسة مالية دولية مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، هدفها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية.

- في سنة 1977 كنتيجة لجهود مكثفة ومتصل بين مصر والمملكة العربية السعودية، تم تأسيس بنك فيصل المصري ليبدأ بممارسة نشاطه سنة 1979.

3- مرحلة الانتشار الدولي (1980 إلى يومنا هذا): مع بداية ثمانينات القرن العشرين توالى قيام البنوك الإسلامية، نتيجة حرص معظم الدول الإسلامية على إنشاء بنوك ومؤسسات مالية تقوم على أساس الشريعة الإسلامية، فانتشرت عبر دول العالم، فتم إنشاء دار المال بجنيف، البنك الدولي للاستثمار والتنمية بمصر، بنك ماليزيا الإسلامي، بنك السنغال الإسلامي، وبنك بنجلاديش الإسلامي، ثم مجموعة البركة التي انتشرت في العديد من الدول منها: البحرين، الجزائر، السودان، ولبنان، وكذا قيام البنوك الإسلامية في كل من تركيا وباكستان وإيران.

كنتيجة النجاح الكبير للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، لجأت حكومات الدول الإسلامية إلى أسلمه أنظمتها الاقتصادية بالكامل (السودان، إيران وباكستان) كما شجع ارتفاع أداء وحجم أعمال البنوك الإسلامية عدد من البنوك الربوية ذات الثقل العالمي، كمجموعة سيتي بنك الأمريكية (Citibank)، البنك المتحد السويسري (UBC) على فتح نوافذ تمارس فيها العمل البنكي الإسلامي، كما أن بعض الجامعات في

¹ محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية [على الخط]، الجزء الثامن، مصر: كتاب الأهرام الاقتصادي 1988، متاح على: <http://www.booksstream.com> <تاريخ التحميل: 20 جانفي 2014>، ص33.

أمريكا وأوروبا بادرت بإنشاء أقسام بها لأبحاث ودراسات الاقتصاد الإسلامي، مثل: جامعة هارفارد و-م-أ، السوريون بفرنسا وأكسفورد بإنجلترا.¹

ثانياً: تعريف البنوك الإسلامية

هناك عدة تعاريف للمصارف الإسلامية نذكر من بينها ما يلي:

التعريف الأول: "البنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة أو استثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال".²

التعريف الثاني: "يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية نقدية تقوم بالخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة".³

التعريف الثالث: عرف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية مصرفية تزاول أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".⁴

التعريف الرابع: "البنك الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي".⁵

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية تباشر أعمالها طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية أي تلتزم بعدم التعامل بالفوائد الربوية.

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وخصائصها

يحكم العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من الأهداف والأسس والخصائص التي تجعله يتميز عن العمل المصرفي التقليدي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال أهداف وخصائص البنوك الإسلامية.

¹ عبد الحميد أبو موسى، مرجع سابق، ص 15.

² حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، 2013، ص 42.

³ سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2013، ص 296.

⁴ حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 27.

⁵ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2011، ص 31.

أولاً: أهداف البنوك الإسلامية

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقها:

1- الأهداف المالية: بما أن البنك الإسلامي هو في الأساس مؤسسة مالية فإن نجاح هذه البنوك يعتمد على تحقيق بعض الأمور في المجال المالي، من أهمها:

أ- استقطاب أصحاب رؤوس الأموال من أجل تطويرها بدلا من اكتنازها وعرقلة عملية التنمية في المجتمع.

ب- استثمار الأموال التي تم جذبها لتحقيق أرباح لأصحاب رؤوس الأموال بالطرق الشرعية.

ج- تحقيق الأهداف وهي الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما في ذلك البنوك الإسلامية وهي ناتج عملية استثمار الأموال المودعة من قبل أصحاب تلك الأموال.

2- أهداف خاصة بعملاء البنك: يسعى البنك الإسلامي إلى تقديم مجموعة من الخدمات لعملائه ومن بين هذه الخدمات نذكر ما يلي:

أ- توفير عنصر الأمان لأصحاب الأموال المودعة.

ب- تقديم خدمات مصرفية للعملاء، وذات نوعية توازي إن لم تتفوق على تلك التي تقدمها البنوك التقليدية.

ج- توفير التمويل لطالبي التمويل، حيث يعمل البنك الإسلامي على استثمار الأموال المودعة لديه من خلال توفيرها لطالبي التمويل.

3- أهداف خاصة بالبنك: يسعى المصرف الإسلامي من خلال عمله إلى تحقيق بعض أهدافه الخاصة وهذه في حد ذاتها تشكل نوعا من الاستثمار، ومن هذه الأهداف:

أ- يعمل البنك على تدريب وتطوير مهارات العناصر البشرية الموجودة لديه ليتمكن من تحقيق الأهداف الأخرى.

ب- تحقيق معدلات نمو جاذبة، المصرف الإسلامي مثل أي مؤسسة مالية أخرى، إذا لم يحقق معدلات نمو جيدة، فلا يمكنه الاستمرار والتنافس مع البنوك التقليدية في السوق.

4- أهداف خاصة بالمنظومة المالية الإسلامية: وهي من أهم الأهداف التي يعمل البنك الإسلامي على تحقيقها والتي سنذكرها في النقاط التالية:

أ- تخلص اقتصاديات الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية للدول الأخرى.

ب- السعي لخلق أشكال أخرى من التمويل بالعملة.

ج- تطوير البنك الإسلامي لمنتجاته المصرفية الأخرى.¹

د- تحقيق الربح: وهو من أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها لأنها مقياس استمراريته وبقائه. هذا الربح ليس فقط للبنك نفسه ولكن أيضا لمن يتعامل معه من المودعين والمضاربين بأموالهم في البنك.

هـ- الحكمة والأمان في التصرف بالأموال: يتم ذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والحفاظ على معدات السيولة المناسبة لتلبية الظروف.

و- الاستمرارية والنمو: أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال زيادة رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات، إضافة إلى تنمية الموارد الخارجية من خلال جذب المدخرات وتوظيفها.²

ثانياً: خصائص المصارف الإسلامية

هناك العديد من الخصائص التي تمتاز بها البنوك الإسلامية والتي توضح طبيعتها، وتميزها عن غيرها من البنوك التقليدية وأهمها مايلي:

- 1- عدم التعامل بالربا (الفائدة) بكل أشكاله وأنواعه.
- 2- استخدام أموال المصرف والودائع الاستثمارية في تمويل مشاريع استثمارية وفق صيغ استثمار مشروعة وتكون بديلاً عن التمويل الربوي.
- 3- تقديم الخدمات المصرفية للجمهور والخالية من الربا أو التعاملات المحرمة الأخرى.
- 4- تسهيل أداء فريضة الزكاة على المساهمين والمودعين المكلفين من خلال فتح صناديق خاصة لتجميع أموال الزكاة وإعادة توزيعها إلى مستحقيها شرعاً.³
- 5- هذه المصارف تعتبر مصارف شاملة، فتجمع بين مهام المصارف التجارية التي تشكل الائتمان قصير الأجل نسبة هامة في هيكلها التمويلية ومن بين المصارف ومؤسسات الاستثمار التي تقدم التمويل طويل ومتوسط الأجل إلى المشروعات وتشارك في تحمل المخاطرة.
- 6- تشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية بتجميع أكبر قدر ممكن من الأموال وتخصيصها على نحو يراعي الأهداف والأولويات الاجتماعية والاقتصادية المرتكزة على أسس شرعية وتحقيق العدل فيما يتعلق بحقوق الأطراف المختلفة ذات الحقوق على الأموال ومن بينهم الفقراء.

¹ نعيم نصر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، صص50-53.

² محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، صص114.

³ سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، صص297.

7- تتعامل هذه المصارف بالأساليب الإسلامية سواء فيما يتعلق بتلقي الأموال أو باستخدامها، وأهم هذه الأساليب المشاركة والمضاربة.¹

المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية

نظرا لامتداد نشاط البنوك الإسلامية وازدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة، وإلى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء والبنوك الإسلامية الأخرى، حيث يمكن تقسيم المصارف الإسلامية إلى عدة أنواع وفقا لعدة معايير نستعرضها فيما يلي:

أولا: وفقا للأساس الجغرافي

وفقا لهذا الأساس يمكن تقسيمها إلى بنوك محلية النشاط، وبنوك دولية النشاط.

1- بنوك إسلامية محلية النشاط: هي التي يقتصر نشاطها على البلد الذي تعمل فيه وتحمل جنسيته، ولا يمتد عملها خارج النطاق الجغرافي المحلي.

2- بنوك إسلامية دولية النشاط: هي التي تتسع دائرة نشاطها وتتجاوز النطاق المحلي من خلال إنشاء مكاتب أو فتح فروع أو إنشاء بنوك مشتركة في الخارج.

ثانيا: وفقا للمجال الوظيفي

وفقا لهذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية ومن بينها: بنوك إسلامية صناعية، بنوك إسلامية زراعية، بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي، بنوك التجارة الخارجية الإسلامية، وبنوك إسلامية تجارية، وتقسم كما يلي:

1- بنوك إسلامية صناعية: وهي البنوك المتخصصة في تمويل المشاريع الصناعية، وإعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال.

2- بنوك إسلامية زراعية: هذه هي البنوك التي تتجه استثماراتها في الغالب نحو النشاط الزراعي، بالنظر إلى أن لديها معرفة بهذا النوع من النشاط الحيوي.

3- بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية: وهي بنوك غير موجودة بالفعل في الدول الإسلامية، حيث تعمل هذه البنوك على نطاقين: نطاق بنوك الادخار من أجل تطوير عادة الادخار وتعبئة المدخرات الصغيرة، ونطاق البنوك الاستثمارية التي تقوم بعملية توظيف الأموال التي تم الحصول عليها مسبقا بمعرفة بنوك الادخار.

¹ نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014، ص، ص 40، 41.

4- بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: وهدفها زيادة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وتسهيل إجراءات التعامل الدولي بينها وتحقيق مصالح المسلمين.

5- البنوك الإسلامية التجارية: تختص في تمويل النشاط التجاري وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية.

ثالثا: وفقا لحجم النشاط

وفقا لهذا المعيار تقسم إلى ثلاثة أنواع هي: بنوك إسلامية صغيرة الحجم، بنوك إسلامية متوسطة الحجم، بنوك إسلامية كبيرة الحجم.

1- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: يقتصر نشاطها على الجانب المحلي وينتشر في القرى والمدن الصغيرة.

2- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: تنتشر فروعها في جميع أنحاء الدولة وهي الأكبر من حيث النشاط وعدد العملاء والنطاق الجغرافي وتنوع الخدمات، لكنها محدودة في النشاط فيما يتعلق بالمعاملات الدولية.

3- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: وتكون بالحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي، وتمتلك فروع في الخارج.

رابعا: وفقا للإستراتيجية المستخدمة

نميز وفق هذا المعيار بين ثلاثة أنواع من البنوك الإسلامية هي: بنوك إسلامية قائدة ورائدة، بنوك إسلامية مقلدة وتابعة، بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط.

1- بنوك إسلامية قائدة ورائدة: تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد ولديه القدرة على الدخول في المجالات التي تنطوي على أكبر مخاطر وأعلى ربحية.

2- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة: وتقوم هذه المصارف على إستراتيجية تقليد البنوك المذكورة أعلاه.

3- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: هي بنوك حذرة للغاية ولا تتعهد بتمويل أي نشاط ينطوي على مخاطر، بغض النظر عن ربحيتها.

خامسا: وفقا للعملاء المتعاملين في المصرف

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية وفقا لهذا المعيار إلى: بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد، وبنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والمصارف الإسلامية.

1- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: هي تلك البنوك التي تم إنشاؤها خصيصا لتقديم الخدمات للأفراد، سواء كانوا طبيعيين أو قانونيين.

2- بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والمصارف الإسلامية: هذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد، سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين، بل يقدم خدماته للدول الإسلامية والبنوك الإسلامية من أجل تمويل مشروعات التنمية.¹

المبحث الثاني: آليات العمل في البنوك الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية الخدمات للمتعاملين كغيرها من المؤسسات المالية كما أنها لا تختلف عن البنوك التقليدية في مصادر تمويلها إنما تسعى أن تتميز في تحديد الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل وذلك وفق ضوابط شرعية تتبعها في عملها.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية

هناك العديد من الضوابط الشرعية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية وتسييرها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

أولاً: الالتزام بقاعدة الحلال والحرام

إن الأصل فيما خلقه الله من الأشياء والمنافع هو الإباحة والجواز، ولا حرام إلا ما نهى عنه نص صريح من المشرع. وعلى هذا فالأصل في العقود الجواز والإباحة لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام/119).

ثانياً: عدم التعامل بالربا

أرسى الإسلام مبادئ عامة تحكم العمليات المالية والاقتصادية وكل ما يتعلق بالحصول على المال وإنفاقه في مختلف الجوانب، حفاظاً على بقائه في إطاره الصحيح، وأداء وظيفته الأساسية، ومن هنا فإن المؤسسات المالية الإسلامية تبنت المنهج الشرعي الإسلامي في معاملاتها فلا تتعامل بالفائدة أو الربا أخذاً ولا عطاءً، والربا هنا زيادة المال بغير عائد في صرف النقود، ومما يدل على تحريم الربا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة/278-279).

ثالثاً: الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات

يتفق معظم المفكرين في الإسلام على أن النشاط الاقتصادي يجب أن يرتبط بالقيم الأخلاقية التي دعا إليها الإسلام في المعاملات، وأنه الضمان الوحيد لنجاح هذا النشاط من أجل منع التعامل بالرشوة والاحتتيال.

¹ نسيلي خديجة، دراسة قرار الاستثمار في المصارف الإسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، صص 9، 10.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة (177).

رابعاً: الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم

أي إذا دخل أحد عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج على أساس المشاركة في الربح الناتج على أساس أجر ثابت، فعليه أن يقبل المخاطرة، أي نضمن ما قد يحدث من النتائج السلبية. ويتحملها مقابل استحقاقه لحصة من الربح إذا تحقق، وهذا هو معنى الغنم بالغرم، وهذه القاعدة لها أهمية كبيرة في التمويل الإسلامي، حيث تقوم في الواقع على المخاطرة.

خامساً: الالتزام بالأولويات الإسلامية

لا جدال في ضرورة تحقيق ربح من جانب البنك من أجل الاستمرار والتوسع، ولكن يجب أن يجعل العائد المالي هدفاً أسمى لتأسيسه، حيث أن النقود في البنوك الإسلامية كما في غيرها، أفراد وهيئات، تظل دائماً وسيلة لتسخير الأهداف العليا التي تركز جميعها على عملية إعادة الإعمار والتنمية، كما أن اقتصار البنك على العوائد المالية فقط يجعله مهتماً بالمشاريع التي قد لا تخدم مصالح المجتمع، وهو انحراف عن وظيفته التنموية.¹

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بعدة وظائف لتعبئة الفائض الاقتصادي والموارد النقدية لدى أصحاب الأموال وتوظيفها توظيفاً إسلامياً رشيداً، وتتمثل هذه الخدمات في:

أولاً: تمويل القطاعات المختلفة

تقوم البنوك الإسلامية بتمويل العديد من القطاعات من أهمها: القطاع الصناعي والزراعي، قطاع المقاولات والعقار، وغيرها من القطاعات الأخرى والتي سنذكرها فيما يلي:

1- توفير التمويل المناسب للقطاعات الصناعية والزراعية.

2- توفير التمويل المناسب لقطاع المقاولات والعقار على شكل عقود إستصناع وإجارة.

3- توفير التمويل المناسب للنشاط التجاري من خلال تطبيق طرق البيوع الإسلامية المختلفة، والأنشطة ذات الصلة مثل فتح الإعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان وبوالص التحصيل والشحن.

ثانياً: إدارة استثمارات أموال الغير

¹ عيد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص115.

حيث يكون البنك مضاربا من خلال هذه الآلية مقابل نسبة من ناتج الاستثمار على أساس عقد المضاربة، وتكون تلك النسبة مستحقة في حالة الربح فقط، وإذا تحققت الخسارة يفقد البنك جهده ووقته ويتحمل صاحب المال الخسارة المالية.

ثالثا: استثمار الأموال

من خلال هذه الآلية، يستثمر البنك الإسلامي الأموال المتاحة له من مصادره الخاصة فحسابات الاستثمار التي يتلقاها كمضارب باستخدام عقود مختلفة.

أو من خلال تأسيس منشآت تابعة للقيام بأوجه نشاط مختلفة أو بالمساهمة في منشآت قائمة.

رابعا: ضمان الأموال

تقوم البنوك الإسلامية بضمان الأموال وحمايتها من بينها: أموال المودعين والمستثمرين، أموال الحسابات الجارية وغيرها، ونذكرها فيما يلي:

1- أموال الحسابات الجارية مضمونة من قبل البنك.

2- الأموال المشاركة في حسابات الاستثمار في النتائج الفعلية للعمليات.

3- تضع البنوك الإسلامية أنظمة لحماية أموال الودائع.¹

خامسا: تقديم الخدمات المصرفية

تشمل هذه الوظيفة تقديم الخدمات التالية: قبول الودائع، الاعتماد المستندي، خطابات الضمان والكفالات المصرفية، تحصيل الأوراق التجارية، الحوالات المصرفية.

1- قبول الودائع: هناك نوعين من هذه الودائع:

أ- الودائع الجارية: وهي حقوق على البنك تخص المودعين، الذين يمكنهم المطالبة بها على الفور وتحويلها إلى نقد عن طريق سحب شيك عليها، وتشترك البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في هذه الوظيفة.

ب- الودائع لأجل والودائع الادخارية: يقبل البنك الإسلامي ودائع العملاء الراغبين في المشاركة في العمليات الاستثمارية للبنك. ويمكن تمييز أربعة أنواع من هذه الودائع لأجل وودائع الاستثمار المخصص. تختلف شروط ونسبة كل منها في الأرباح المحققة.

2- الاعتماد المستندي: توفر هذه الخدمة لتجار الاستيراد والتصدير. والاعتماد المستندي هو تعهد بالسداد والدفع من قبل البنك الذي اصدر الاعتماد نيابة عن عميله طالب الاعتماد (المستورد) لصالح حساب

¹ صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، صص 24-27.

المستفيد من الاعتماد (المصدر) لدى بنك في بلد آخر. وذلك من خلال تقديم مجموعة من الوثائق المتعلقة بالشحن ونقل ملكية البضائع المستوردة من المصدر إلى المستورد.

3- خطابات الضمان والكفالات المصرفية: تعني الكفالات المصرفية تعهد كتابي يصدره البنك بناء على طلب عميله. يتعهد بموجبه البنك بضمان التزام عميله المكفول بمبلغ محدد خلال مدة زمنية معينة تجاه طرف آخر (الدائن) عند فشل العميل بالوفاء بالتزاماته أو أخل بشروط العقد اتجاه الطرف الآخر (الدائن).

4- تحصيل الأوراق التجارية: الأوراق التجارية عبارة عن صكوك ثابتة تمثل حقا نقديا بقيمة محددة يجب دفعها في وقت محدد.

5- الحوالة المصرفية: يقصد بها تحويل النقود أو أرصدة الحسابات من شخص إلى آخر، ومن حساب إلى آخر، ومن بنك إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى.¹

سادسا: الخدمات الاجتماعية

بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الإسلامي فإنه يقدم في نفس الوقت بعض الخدمات ذات البعد الاجتماعي. ومن بين هذه الخدمات ما يلي:

1- جمع وتوزيع الزكاة.

2- القرض الحسن.

3- خدمات ثقافية واجتماعية وعلمية ودينية.²

المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

يمكن التمييز بين نوعين من مصادر أموال المصارف الإسلامية مصادر داخلية ومصادر خارجية ونذكرها فيما يلي:

أولاً: المصادر

وتمثل نسبة قليلة من مجموع مصادر الأموال وتتمثل في:

1- حقوق المساهمين: تتكون حقوق المساهمين من:

أ- رأس المال: ويتمثل في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة وهو بمثابة صمام الأمان لامتناع الخسائر غير المتوقعة.

ب- الاحتياطات: وهي الأرباح المحتجزة من الأعوام السابقة وتقتطع من نصيب المساهمين.

¹ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 298-300.

² نفس المرجع، ص، ص 306، 307.

ج- الأرباح المدورة أو المحتجزة: وهي أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف مالية مستقبلية للبنك.

2- المخصصات: وهي المبالغ التي تخصم أو تحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة.

3- القروض الحسنة من المساهمين: هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين.¹

ثانياً: المصادر الخارجية

إضافة إلى المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية هناك مصادر خارجية نذكرها في ما يلي:

1- الحسابات (الودائع) الائتمانية: تقبل البنوك الإسلامية الأموال من المودعين في هذا النوع من الحسابات على سبيل القرض. فتقبل الأموال على أنها قروض تلتزم بها بدون زيادة أو نقصان، والبنوك الإسلامية هنا تحصل على تفويض من صاحب المال يمكنها من التصرف في الأموال المودعة على ضمان البنك الإسلامي. وهي نوعان:

أ- الحسابات الجارية: وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك بقصد أن تكون حاضرة التداول والسحب عليها لحظة الحاجة.

ب- حسابات تحت الطلب: هذه الحسابات يتم فصلها أحياناً في بعض البنوك عن الحسابات الجارية لأن صاحبها عادة يكون من صغار المودعين أو من الذين يحتاجون أموالهم لمدة محدودة.²

2- شهادات الإيداع: وهي أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتتناسب مستويات دخول المودعين كافة، وتتأرجح

مدة الشهادة بين (1،3) سنوات وتستخدم أموال تلك الشهادة في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العائد في نهاية المدة.

3- وحدات الثقة: وتعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية المهمة حديثة النشأة التي تعد مجالاً استثمارياً مهماً ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصيغة خدمات غير ايداعية يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية ويقوم المصرف بأخذ نسبة محددة من الربح.³

¹ حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص، ص120-123.

² محمود حسين الوادي، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010، ص204.

³ حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص، ص43، 42.

4- **صكوك الاستثمار**: قد تتم تعبئة الأموال للاستثمار من خلال إصدار صكوك قابلة للتداول بالضوابط الشرعية، يتم طرحها للاكتتاب في سوق الأوراق المالية، وهذه الصكوك يمثل كل صك منها حصة شائعة من رأس مال عملية مضاربة يعتبر البنك فيها مضارباً ويتحدد له نسبة مضاربة تدون في نشرة إصدار هذه الصكوك، وقد تكون المضاربة مطلقة في جميع استثمارات البنك كما قد تكون مقيدة بمشروع معين يرغب البنك في توفى التمويل اللازم.¹

5- من الممكن الحصول على الأموال من المؤسسات المالية التي لا تتعامل بالفائدة، مقابل الحصول على حصة من الربح بما لا يتعارض مع المعاملات المصرفية المعتمدة بالفكر الإسلامي.²

المبحث الثالث: صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، بحيث تقوم بعمليات مختلفة تهدف إلى دعم التنمية في المجتمع، ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات باعتبار أن البنك الإسلامي هو في الأساس بنك استثمار وأعمال يهدف إلى تحقيق ربح حلال. ومن هنا نذكر الأشكال المختلفة لصيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية

تستخدم البنوك الإسلامية أساليب تمويلية عديدة من بينها أساليب التمويل القائمة على الملكية والمتمثلة في المشاركة، المضاربة، المزارعة، المساقاة، والمغارسة حيث تعطي للمتعاملين القدرة على التصرف ويؤخذ فيها صفة المالك وسوف نتعرف على كل أسلوب على حدى فيما يلي:

أولاً: المشاركة

يقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض القيام بأعمال تجارية تدر ربحاً.

1- أنواع المشاركات: تتعدد أنواع المشاركات وفقاً للمنظور إلى:

أ- **المشاركة الثابتة**: هي نوع من أنواع المشاركة التي تعتمد على مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يستلزم أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وشريكاً أيضاً في كل ما ينتج عنه ربح أو خسارة في المعدلات المتفق عليها.

ب- **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك**: وهي نوع من المشاركة يحق للشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع سواء دفعة واحدة أو بالتقسيم حسب الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

¹ نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 46.

² خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، مرجع سابق، ص 37.

ج- المشاركة المتغيرة: هي بديل للتمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجاته، ثم يتم أخذ حصة من الأرباح النقدية خلال العام.¹

2- خصائص المشاركة: تعتمد المشاركة على مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي²:

أ- تعتمد المشاركة على التبادل بين ما يملكه كل طرف على حدة، وخطط الأموال التي تنتقل من التمييز إلى العام.

ب- تعتبر المشاركة مظها من مظاهر التعاون الاقتصادي المنشود والتضامن بين أصحاب الأموال، بهدف تمويل المشاريع التي تحتاج إلى رأس المال.

ج- إن وجود عقود المشاركة وشرعيتها يحث الناس على الادخار ويسمح للبنك الإسلامي بجمع المدخرات. وتتمثل مشروعية المشاركة في³:

هي مشروع لقله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةٍ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾. سورة النساء: الآية 12.

ثانيا: المضاربة

هي عقد بين صاحب المال والمضارب وصاحب عمل ماهر، يقوم فيه صاحب المال بالمساهمة في رأس مال مؤسسة أو نشاط يريده صاحب العمل بصفته مضاربا، ويتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط أو المؤسسة وفق شروط عقد المضاربة، ويتحمل صاحب المال الخسارة وحده ما لم تكن هذه الخسائر بسبب سوء تصرف من المضارب أو إهماله أو إخلاله لشروط عقد المضاربة.⁴

1- أحكام المضاربة: تعتبر المضاربة من بين الصيغ التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية وهي لديها أحكام تنقيد بها ونذكرها فيما يلي:

أ- المضارب مؤتمن على أموال المضاربة وفي عمل المضاربة، لأنه قبل الشروع في العمل بها يكون أمينا على أموال المضاربة وبعد العمل بها يكون وكيلها فيها، وفي الحالتين يكون أمينا.

ب- في حالة تحقيق الأرباح، يأخذ كل من صاحب المال والمضارب بعمله نصيبه من هذه الأرباح وفق ما تم الاتفاق عليه في عقد المضاربة.

ج- في حالة الخسارة يتحملها صاحب المال وحده ولا يضمن للمضارب عمله بأي منها إلا إذا خان أو أهمل في توفير المال والعمل به.

¹ خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص73.

² محمد محمود العلقوني، مرجع سابق، ص227.

³ نفس المرجع، ص224.

⁴ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص31.

2- أنواع المضاربة: تتمثل أنواع المضاربة في المضاربة مقيدة والمضاربة مطلقة والتي سنذكرها فيما يلي:

أ- المضاربة المقيدة: وهي التي يقيد فيها المضارب بعمله بنوع العمل والمكان والزمان ووصف العمل ومن يتعامل معه.

ب- المضاربة المطلقة: وهي التي تخلو من أية قيود، كأن يقول صاحب المال (المضارب بماله) للمضارب بعمله (الشريك بعمله: خذ هذه الألف جنيه مثلاً، واعمل فيها مضاربة، وما يرزق الله من ربح بيننا على كذا أي بنسبة كذا في المائة، في هذه الحالة يجوز له أن يبيع ويشترى بما هو معلوم طلباً ليحصل على ربح، لأن البيع والشراء كما ذكرنا هو السبيل للحصول على الربح موضوع العقد.¹

ثالثاً: المساقاة

المساقاة لغة مأخوذة من السقي، وذلك أن يقوم الشخص على سقي النخيل والكرم ومصليحتها ويكون له من ربحها جزء معلوم، أما المساقاة اصطلاحاً هي نوع شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربة من طرف آخر وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما، وعند الحديث عن مشروعية المساقاة مشروعيتها هي كمشروعية المزارعة وفيها سد لحاجة أصحاب الأشجار الذين لا دراية لهم في تعهد الأشجار.² وتتمثل الشروط الواجبة في المساقاة:

1- الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليها من قول وفعل.

2- أهلية المتعاقدين بمباشرة العقد.

3- أن تجري المساقاة قبل نضوج الثمر.

4- أن ينتفع بثمرها مع بقاء أصولها كالنخل وشجر الفواكه وكرم العنب أو بورقها كالتوت والحناء.³

رابعاً: المزارعة

هي عبارة عن دفع الأرض من مالكاها إلى من يوزعها أو يعمل عليها ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة عقد شركة.⁴ وتتمثل الشروط الواجبة في المزارعة فيما يلي:

1- الإيجاب من صاحب الأرض والقبول من العامل (الزارع).

2- أهلية المتعاقدين لمباشرة العقود.

3- لا تجوز المزارعة بين أكثر من اثنين.

¹ مصطفى كامل السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011 ص266.

² خلفان أحمد عيسى، مرجع سابق، ص140.

³ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص284.

⁴ خلفان أحمد عيسى، مرجع سابق، ص139.

4- يجب أن تكون الأرض قابلة للزرع وينبغي أيضا تحديد على من البذار.¹

خامسا: المغارسة

وهي عقد على تعميم الأرض بالشجر بقدر معلوم كالإجارة أو كالجعالة وهي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجرا بعوض معلوم لمدة معلومة. أما مشروعيتها فالمغارسة مشروعة كالمزارعة والمساقاة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان له ما أكل منه صدقة، وما سرق منه صدقة، وما أكل السبع فهو له صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة ولا يزرؤه أحد كان له صدقة ﴾. وتتمثل الشروط الواجبة في المغارسة في:

1- أن يغرس فيها أشجار ثابتة الأصول وليس زراعا.

2- أن تتفق أصناف الأجناس أو تتقارب في مدة إطعامها.

3- لا يجوز الاختلاف المتباين في المدة.

4- أن يكون للعامل حصة من الأرض والشجر.²

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

تعتبر الأساليب التمويلية القائمة على المديونية إحدى الصيغ التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في عملية التمويل وتتمثل هذه الصيغ في كل من المرابحة، الاستصناع، السلم، والإجارة.

أولا: المرابحة

المرابحة لغة هي الزيادة والنماء، أما اصطلاحا هي بيع الشيء بثمنه الأصلي مضافا إليه زيادة معلومة للمشتري تمثل هامش الربح للبائع.، وعند الحديث عن مشروعيتها هي كمشروعية عقود البيوع و تنطبق عليها ذات الأحكام.³ وتتمثل الشروط الخاصة بالمرابحة⁴:

1- يجب أن تكون البضائع المتاجر بها حقيقية لا ملموسة بالضرورة.

2- أي عملة أو وحدة نقديه تخضع لقواعد بيع الصرف لا يمكن بيعها بالمرابحة.

3- على البائع أن يذكر الثمن الأصلي والنفقات الإضافية المتكبدة على المبيع.

4- يجب التراضي بين البائع والمشتري على هامش الربح على الثمن الذي تم التوصل إليه.

¹ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 281، 282.

² محمد محمود العلجوني، مرجع سابق، ص، ص 281، 282.

³ محمد محمود العلجوني، مرجع سابق، ص 237.

⁴ محمد أيوب، النظام المالي في الإسلام، لبنان، 2009، ص ص 261، 263.

5- للمشتري في المرابحة حق الخيار، حتى بغياب هذا الشرط على العقد.

ثانياً: الإجارة

لقد استحدثت البنوك الإسلامية هذا النوع من البيوع في معاملاتها، وهذه العملية فيها مزج بين البيع والإيجار حيث يكون بوسع الزبون الحصول على آلة ينتفع بخدماتها الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، مقابل ثمن أو أجر معلوم يدفعه دورياً خلال مدة الانتفاع.

وتعرف الإجارة كما يلي: " هي شكل من أشكال التبادل يكون الغرض فيه خدمة. تغطية هذا العقد واسعة النطاق، على سبيل المثال يشمل خدمات التكليف الائتمانية (سيارات، نقود، صندوق ودائع آمن)، تأجير الأصول الثابتة (منازل، آلات)، خدمات نقل (حافلات، طائرات، سفن، قطارات)، وتوظيف موظفين في المؤسسات. في الواقع عندما يكون عقد الوكالة مصحوباً باتفاقية أجر فإن عقد الوكالة هذا يسمى الوكالة بالأجرة ويوضع في فئة الإجارة".¹ وتتمثل مشروعية الإجارة في:

الإجارة جائزة بنصوص الآيات الكريمة في القرآن الكريم لقوله تعالى: " أَتَيْتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتِطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتُمْ لَاتَّخَذْتُمْ عَلَيْهِ أُجْرًا" الكهف 73.² وتتمثل الشروط الواجبة في الإجارة في ما يلي:

1- يجب أن تكون السلعة المؤجرة من السلع المباح استعمالها.

2- يجب أن تكون السلعة من الأصول ذات المنفعة.

3- يجب تحديد المدة التي سيتم إيجار السلعة فيها.

4- يمكن أن ينتهي عقد الإجارة بإرجاع السلعة إلى المؤجر.

5- يحق للمؤجر مطالبة المستأجر بالتعويض عن الأضرار التي قد تلحق بالسلعة المؤجرة.³

ثالثاً: الاستصناع

الاستصناع في اللغة من فعل صنع صناعة، وهو طلب الصناعة أي طلب صناعة الشيء. وهو مقيد بمجال صناعي، فلا يكون طلب التجارة أو الزراعة استصناعاً. وفي الاصطلاح، هو بيع عين موصوفة في الذمة، لا ببيع عمل، وشرط عمله على الصانع. وبالتالي فهو عقد بيع عين مما يصنع صنعا يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد من عنده مقابل ثمن محدد. وتتمثل مشروعية الاستصناع في: يستدل على مشروعية الاستصناع من حديث استصناع الرسول صلى الله عليه وسلم خاتماً، وحديث استصناع الرسول صلى الله عليه وسلم منبراً، وتأتي مشروعيته لتخدم الناس في توفير سلع

¹ Risk management for Islamic banks·Imam wahyudi and other, p127.

² نعيم نصر داوود، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 260_259.

³ خلفان أحمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 176.

بمواصفات معينة غير موجودة في الأسواق وتخدم الصانع في مصنوعاته. ولذلك قيل أن الاستصناع جاز استحسانا لما يوفره للناس والشركات من احتياجاتهم من السلع الخاصة ذات المواصفات المحددة الغير قابلة للإنتاج بكميات كبيرة.¹

1- شروط الاستصناع

- أ- أن يكون المعقود عليه معلوما ببيان جنسه ونوعه وقدره.
- ب- أن يكون الاستصناع مما يجري فيه التعامل بين الناس.
- ج- أن يحدد فيه الأجل.
- د- يجوز تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجل محددة.²

2- خصائص عقد الاستصناع

- أ- يشبه البيع المطلق لأنه مبادلة عين بثمن، ولا يشترط تسليم الثمن في مجلس العقد، ويختلف عن البيع المطلق بعدم تعيين المبيع كونه في ملك البائع.
- ب- يشبه بيع السلم لأنه ينعقد على موصوف في الذمة، ويختلف عنه بجواز تأجيل دفع الثمن.
- ج- يشبه الإجارة بأن العمل أو الصنعة مشروطة، ولكنه يختلف عن الإجارة أن مادة الصنع تكون من عند الصانع.³

رابعاً: السلم

لغة هو الإعطاء والترك والتسليف. أما اصطلاحاً فيتمثل في أنه عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً، و هو بيع مال يقبض فيه الثمن عاجلاً و تسلم فيه البضاعة آجلاً ، فهو ثمن عاجل بثمن آجل .⁴ وتتمثل مشروعية السلم فيما يلي:

جائز لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ البقرة الآية (282). وهذا يعني أن التداين يجب أن يكون إلى اجل مسمى وأن يكتب كي يكون معلوماً. وتتمثل الشروط الواجبة في السلم في ما يلي:

- 1- أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس والنوع كأن يكون زيتاً من نوع كذا.
- 2- أن يكون المسلم فيه معلوم الكمية، من حيث الوزن والمقدار.

¹ محمد محمود العلجوني، مرجع سابق، ص، ص283،284.

² حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص55.

³ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيغان، مرجع سبق ذكره، ص241.

⁴ محمد محمود العلجوني، مرجع سابق، ص257.

3- أن يعرف مكان تسليم المسلم فيه.

4- يجب أن يكون المسلم فيه مؤجل التسليم كالشهر أو الشهرين.¹

المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على أساس التبرع

البنوك الإسلامية ليست مجرد مؤسسة مصرفية اقتصادية مالية فقط ينحصر هدفها في تحقيق الربح، وإنما يمتد دورها إلى النواحي الاجتماعية التي تراعي قضاء مصالح أفراد المجتمع والعمل على تنميته وتطويره، حيث يساهم البنك الإسلامي في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع عن طريق جمع وتوزيع الزكاة، منح قروض حسنة، إنشاء مؤسسات دينية اجتماعية وتقديم الدعم لهم، بالإضافة إلى خدمات التأمين.

أولاً: جمع وتوزيع الزكاة

تعتبر الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة وهي اتفاق جزء معلوم من المال إذا بلغ النصاب في مصاريف معينة نص عليها الشرع، وتعد من أكثر أدوات البنك الإسلامي فاعلية وأهمية في تحقيق أهدافه الاجتماعية، ولتحقيق ذلك يجب توفر مجموعة من الشروط في الزكاة.

1- شروط الزكاة: يشترط في الزكاة ما يلي:

أ- الإسلام: يشترط في الزكاة الإسلام ونية خالصة لله تعالى.²

ب- الملك التام: يتحقق في كل ما لم يتعلق به حق الغير، ويمكن التصرف فيه حسب الاختيار ونمائه حاصل لمالكه.

ج- النصاب: نصاب الزكاة للذهب 85 غراماً أو ما يعادله من محمولات ورقية ومعدنية، وقيمة العروض التجارية بعد تقويمها بالنقود والمعادن المستخرجة، والنصاب المقدر هو ثمن العشر.

د- الحول: الحول الموجودات النقدية والتجارية والأنعام هو سنة قمرية، 354 يوماً، أما الزرع والثمار فلا ينظر فيها للحول والعبارة بالحصاد، كذلك المعادن العبرة فيها باستخراجها.³

2- التطبيق العملي للزكاة في البنوك الإسلامية: تنص قوانين إنشاء البنوك الإسلامية على إنشاء صندوق الزكاة منفصل في إدارته عن البنك، يتولى إخراج أموال المساهمين وزكاة من يوكله من زبائن البنك وأموال المشاريع، والشركات التابعة له، وعروض التجارة من السلع والأصول المنقولة الأخرى، إضافة إلى أمواله المرصودة للاستثمار المشترك غير مستغلة بعد، المتمثلة في الاحتياطات والنقد السائل وكل مال حال عليه

¹ نعيم نصر داوود، مرجع سابق، ص 168، 169.

² عبد الله بن منصور الغفيلي، نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة [على الخط]، ط1، القاهرة: دار الميمان للنشر والتوزيع، 2008، متاح على: <http download-islamic-pdf-ebooks .com> (تاريخ التحميل: 20 أبريل 2014)، ص 44.

³ عبد الرحمن النجدي، المعايير الشرعية 2010 [على الخط]، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لا د ن: البحرين، متاح على: <https://www.moswarat. com> (تاريخ التحميل: 8 مارس 2014) لا س ن، ص 474.

الحول (354 يوم)، كما يقوم البنك الإسلامي بجمع الزكاة من أفراد المجتمع، وكل هذا تقوم عليه هيئة متخصصة تناط بها سمة الإشراف على جمع وتوزيع الزكاة وفق مصاريفها الشرعية.¹

تحدد مصاريف الزكاة وفق لما أمر به الله تعالى في الآية الكريمة: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}.²

كما استخدمت الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة، ذلك عن طريق تقديم جزء من مال الزكاة التي يجمعها البنك في صورة رأس مال، لمن يجدون حرفة ولا يجدون رأس المال، أو يمارسون حرفة ويحتاجون إلى مستلزمات الإنتاج.

ثانيا: تقديم قروض حسنة

انطلاقاً من أهداف النظام البنكي الإسلامي الذي يسعى إلى تحقيق الكفاية والعدل في المجتمع الإسلامي، إن القرض في الإسلام ليس موضوعاً اقتصادياً، بل مبدءاً أخلاقياً، واجتماعياً وتربوياً، ولا يزال الأمر يقصد بالزيادة مقابل الأجل بالربا لكن الإسلام لم يحرم التعامل بالقرض بكل صورته، بل حرم الزكاة المشروطة.

1- تعريف القرض الحسن: عرف "إبراهيم محمود عثمان آغا" القرض الحسن بقوله: "القرض الحسن هو أن يدفع المقرض مبلغاً من المال إلى المستقرض على أن يرده له عند ايساره بلا زيادة مشروطة أو متعارف عليها سواء كانت نقداً أو عينا أو منفعة، وإنما ينبغي بعمله هذا على وجه الله تعالى".³

2- شروط تقديم القرض الحسن: يشترط فيه ما يشترط في أي عقد، إضافة لبعض الشروط التي تميزه عنها، منها الصحيح والمفسد، أما الشروط المفسدة قسماً: شروط مفسدة للعقد وشروط لاغية غير مفسدة للعقد.

أ- الشروط المفسدة: الشرط المفسد هو كل شرط جر منفعة للمقرض، كالقرض بشرط الزيادة، وإن كانت من باب حسن القضاء فلا بأس به، إن كانت بعد الوفاء، وإن كانت قبله فيشترط أن يكون جرى به العرف.

ب- الشروط اللاغية للعقد غير مفسدة: هي كل شرط ليس ملائماً للعقد ولا مصلحة فيه للمقرض، كأن يشترط عليه أن يقرض غيره، أو أن يرد معيداً، فهذه الشروط لاغية لا يلزم الوفاء بها لأن، القرض لم يجر نفعاً للمقرض.

¹ خير الدين بنون، إشكالية تطبيق صيغ التمويل التشاركي في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة برج بوعريش، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص59.

² قرآن كريم، سورة التوبة، الآية: 60.

³ سامر مظهر قنطججي، إبراهيم محمود عثمان آغا، صندوق القرض الحسن، تنظيمه، آليات ضوابطه [على الخط]، ط1، حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2009، متاح على: <http://iefpedia.com> (تاريخ التحميل: 20 ماي 2014)، ص32.

ج- الشروط الصحيحة: الشرط الصحيح كل شرط فيه توثيق للعقد حفظ الحق، كإشراط الرهن أو الكفيل أو الشهود أو الكتابة، وهي شروط لازمة يجب الوفاء بها.¹

ثالثا: التأمين التعاوني

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي يعتبر التأمين التعاوني من بينها.

1- تعريف التأمين التعاوني: تعرف "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" التأمين على أنه: "تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات، ذلك بتقديم المؤمن اشتراكا متبرعا بها كليا أو جزئيا لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن عليه وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق (المؤمن لهم).²

2- أسس ومبادئ نظام التأمين التعاوني: تخضع الخدمة التأمينية الإسلامية إلى مجموعة من الأسس والمبادئ، لا تختلف على الأسس والمبادئ التي تخضع لها الخدمات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية، إلا أنها تتفرد عليها بالأسس التالية:

أ- الأمن وهو طمأنة النفس وزوال الخوف.

ب- الاحتياط للمستقبل وتوخي مفاجآت الحوادث.

ج- التعاون والتكافل والتضامن بين المؤمنين.³

¹ سامر مظهر قنطجني، إبراهيم محمود عثمان آغا، مرجع سابق، ص 15-18.

² بلعزوز بن علي، حمدي معمر، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق دراسة التجربة الجزائرية، في: الملتقى الثالث للتأمين التعاوني [على الخط]، 7 و 8 ديسمبر 2011، الرياض: الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، متاح على <[https:// www.islamtoday.net](https://www.islamtoday.net)> (تاريخ التحميل: 5 أبريل 2014، ص 349).

³ مولاي خليل، التأمين الإسلامي التكافلي الواقع والآفاق، في: الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي الواقع، ورهانات المستقبل [على الخط]، 23 و 24 فيفري 2011، الجزائر: المركز الجامعي بغيرداية، متاح على: <<https://forum.univbiskra.net>> (تاريخ التحميل: 5 أبريل 2014)، ص 6 - 8.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية

على الرغم من النجاح الذي حققته البنوك الإسلامية خلال مسيرتها التي تعتبر قصيرة نسبياً إذا ما قورنت بالمؤسسات المالية التقليدية، إلا أنها تواجهها العديد من التحديات، والتي يمكن تقسيمها إلى تحديات داخلية نابعة من داخل هذه المؤسسات ذاتها، وتحديات خارجية مصدرها المحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

شهدت المصارف الإسلامية انتشاراً واسعاً لكن هذا لا يفي بوجود تحديات وعراقيل داخلية تواجه عملها المصرفي والتي سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

أولاً: تحديات الجوانب المؤسسية والتنظيمية

لكل مؤسسة متطلبات لقيامها، وبالخصوص المؤسسات الخدمية التي تعتبر البنوك الإسلامية من بينها، فهي تحتاج إلى مجموعة من الدائم بغية القيام بوظائفها، ومواجهة التحديات التي تعيق انتشارها.

1- الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة: قوانين التجارة والبنوك والمؤسسات في معظم البلدان الإسلامية تسير على منهج النمط الغربي، وتحصر نشاط العمل البنكي الإسلامي في حدود ضيقة، في حين وضع الأطراف اتفاقياتهم على أسس إسلامية يتطلب جهوداً وتكاليف إضافية، كما تقضي شروط إقامة وممارسة العمل البنكي والمالي وفق الشرع الإسلامي وضع قوانين خاصة له، إضافة إلى إفراح المجال لأسواق المعاملات المالية الإسلامية، في هذا السياق يمكن أن يتضمن الإطار القانوني للعمل البنكي والمالي مايلي:

أ- قوانين العمل البنكي الإسلامي: تخص هذه المجموعة من القوانين إنشاء العمل البنكي الإسلامي في البلاد وأداءه والإشراف عليه، وتوجد العديد من البلدان الإسلامية مثل هذه القوانين التي وفرت إطاراً لعمل البنوك الإسلامية.

ب- القوانين المتعلقة بالمؤسسات المالية: يمكن للمؤسسات المالية العمل بسهولة خلال الإطار القانوني الموجود في كثير من البلدان الإسلامية، وفي بلدان أخرى إلا أن هناك حاجة لإجراء تعديلات لتوسيع العمليات المالية الإسلامية.¹

¹ منور إقبال وآخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي [على الخط]، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، متاح على: <http://www.kantakji.com> <تاريخ التحميل: 20 ماي 2014>، ص ص 38، 39.

ج- قوانين عمل السوق المالي الإسلامي: يجب إعادة صياغة القوانين التي تحكم أسواق المال القائمة في البلاد الإسلامية لتتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

2- الإطار الإشرافي: الإشراف على البنوك الإسلامية مهم أكثر من البنوك الربوية، ذلك راجع لوجود رقابة الهيئة الشرعية عليها، إضافة إلى رقابة البنك المركزي عليها.²

أ- التحديات التي تعاني منها هيئات الرقابة الشرعية: تتمثل أهم هذه التحديات في:

- استقلالية هيئات الرقابة الشرعية عن سلطة اتخاذ القرار.

- ما تمارسه بعض الإدارات البنكية اتجاه هيئات الرقابة من خلال صياغة السؤال وتكييفه بطريقة معينة بالرغم من مجافاته ومخالفته للواقع بهدف إباحة هذا التصرف أو ذلك بناء على الصورة التي طرح فيها التساؤل.

- عدم تجاوب إدارة البنك الإسلامي مع قرارات هيئة الرقابة الشرعية، وبالتالي استمرار للمخالفات الشرعية.

- قلة عدد المختصين في علوم الشريعة والاقتصاد.³

- تعدد الآراء الفقهية في حكم النشاط البنكي، فقد تصدر هيئة شرعية في أحد البنوك فتوى في حكم أحد الأنشطة البنكية، وتصدر هيئة شرعية في بنك آخر فتوى مختلفة تماماً عن الفتوى السابقة في نفس النشاط البنكي.⁴

ب- التحديات التي تواجه رقابة البنك المركزي: الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك الإسلامية في إطار العلاقة فيما بينها توحى بعدم التناسب بين الأدوات الرقابية وطبيعة العمل البنكي الإسلامي، من أهمها نجد:

- الاحتياطي القانوني: تهدف البنوك المركزية من التزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديها إلى حيلولة دون تعرضها لأزمة سيولة نتيجة طلبات السحب المفاجئ، كما أن مبررات هذا الإلزام لا يتوافق مع طبيعة ودائع البنوك الإسلامية، لاختلافها عن طبيعة ودائع لأجل في البنوك الربوية، فهذه الأموال قدمت للبنك الإسلامي لاستثمار على أساس المشاركة، وفقاً لنتائج الفعلية للاستثمار التزاماً لمبدأ "الغنم بالغرم".

¹ جمال عامرة، رئيس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي [على الخط]، في: الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات [على الخط]، 21 و22 نوفمبر 2006، الجزائر: جامعة بسكرة، متاح على: <http://iefpedia.com> <تاريخ التحميل: 9 أبريل 2014>، ص9.

² منور إقبال وآخرون، مرجع سابق، ص39.

³ محمد علي العقول، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية [على الخط]، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، المؤتمر الدولي الأول حول صيغ مبتكرة للتمويل الإسلامي، 5 و6 أبريل 2011، الأردن: معهد الدراسات الإسلامية، متاح على: <http://iefpedia.com/arab> <تاريخ الإطلاع: 12 فيفري 2014>، ص ص 11، 12.

⁴ أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 97.

- **الملجأ الأخير للإقراض:** بموجبها يقدم البنك المركزي تسهيلات مالية للبنوك في حالة الوقوع في الأزمة، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فيواجهها اختلافات واضحة في إطار علاقتها بالبنك المركزي إذ ما تعرض لأزمة سيولة، لذا نجدتها تحتفظ بنسبة عالية من السيولة.¹

- **ضوابط التفتيش:** تعتبر ضوابط التفتيش ومقاييسه التي تستخدمها البنوك المركزية في تعاملها مع البنوك الربوية لا تناسب طبيعة عمل البنوك الإسلامية التي يجب أن يضبط ويفتش بمقاييس، شرعية أو بمقاييس الحلال والحرام.²

3- المعايير المحاسبية: للبنوك الربوية معايير محاسبية متشابهة حتى في بلدان مختلفة، وخلافا لذلك فإن عدم تشابه الممارسات المحاسبية بين البنوك الإسلامية يجعل من أي مقارنة بين ميزانياتها أو حساب الربح والخسارة لديها مهمة شاقة إن لم تكن مستحيلة، وتم حل هذا المشكل عن طريق إنشاء " هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية"، لكن المشكل الذي يواجه هذه المؤسسة أنها مؤسسة طوعية ليس لها صلاحيات الإلزام لتنفيذ معاييرها.³

4- ضعف وندرة الموارد البشرية: نظرا لقلة الموظفين في البنوك الإسلامية وجدت نفسها مضطرة للاستعانة بالموظفين المدربين في البنوك الربوية، وقد شجعها على ذلك للاستفادة من عدم اختلاف معظم أنشطتها عن الأنشطة التي تزاولها البنوك الربوية، كما أن الاستعانة بهؤلاء الموظفين أدى إلى ثقل القيم البنكية الربوية، خاصة بما يتعلق بمفهوم التمويل بمختلف أنواعه، إضافة إلى السعي في ضمان الربح بأقل درجة ممكنة من المخاطر.⁴

ثانيا: التحديات التشغيلية والتطوير

هناك العديد من التحديات المرتبطة بالجانب العملي والتطويري للبنوك الإسلامية التي يجب عليها مواجهتها منها:

1- الهندسة المالية: اقتصرت الأدوات المالية الإسلامية حتى الآن على الطرق التقليدية التي طورت منذ قرون مضت بغية تلبية احتياجات المجتمع، وتمثل هذه الطرق موجّهات مفيدة للعقود الإسلامية المعاصرة، إلا أنه لا يوجد سبب للاقتصار عليها فقط، بل يجب عليها التكيف مع الشريعة الإسلامية بأخذ مبادئ المصلحة والاستحسان فإنه من المستحسن أخذ منهج الحاجة بالنسبة للهندسة المالية.

2- التعلم والتعليم والبحوث والتطوير: التعلم والتدريب والبحوث هي أركان نمو أي نظام، هذا ينطبق أكثر على العمل البنكي الإسلامي والتمويل الإسلامي، حيث نجد أن هناك نقص في المختصين الذين يجمعون

¹ محمد علي العقول، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

² نفس المرجع، ص 126.

³ منور إقبال وآخرون، مرجع سابق، ص ص 47، 48.

⁴ أحمد سليمان الخصاونة، مرجع سابق، ص ص 96، 97.

بين الفقه الإسلامي والاقتصاد، بالمثل فإن كثيرا من مديري البنوك الإسلامية لم يتدربوا التدريب الكافي في استخدام وسائل التمويل الإسلامي، وللأسف فإن هناك جهدا غير كافي لتلبية هذه المتطلبات.

في مجال التعليم بدأت العديد من الجامعات في تدريس بعض البرامج لتخريج طلاب لهم تخصص ثنائي في الفقه والاقتصاد لكن؛ بإلقاء نظرة عليها يكشف أنها لم تضع مناهجها بطريقة جيدة تحقق هذا الهدف، ويؤكد هذه الحقيقة أن البنوك الإسلامية لم تجد عددا مناسباً من المديرين من خريجي الجامعات.

أما في مجال البحوث فلا نجد أن البنوك الإسلامية تتفق مع ما يكفي على البحوث والتطوير لكن، قدر ضئيل منها موجه إلى تطوير الأدوات المالية، كما لم تتلق الجامعات والمراكز البحثية المتناثرة هنا وهناك مساعدات مالية كافية، كما أن المعلومات المتوفرة غير صحيحة، كما لا توجد السلسلة المترابطة من المعلومات حول نشاطات البنوك الإسلامية لعدد معقول من السنين، كما المعلومات المتوفرة تخضع لعدد من التحفظات.

أما في مجال التدريب فقد بذل جهد ضئيل وذلك بإنشاء "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" سنة 1981، يتولى البحث والتدريب ومسؤولية تطوير الخدمات المالية الإسلامية، كما أن موظفو البنوك الإسلامية يأتون من مصادر تقليدية تقتصر للخبرة الضرورية في مجال العمل البنكي الإسلامي.

3- انعدام التمويل على طريق تقاسم الأرباح: تنقسم المعاملات المالية الإسلامية وفق العائد إلى نوعين، أحدهما عائد ثابت لرأس المال، أما الآخر يقوم على تقاسم الأرباح¹، ومن المعاملات التي تقوم على أساس عائد ثابت نجد المربحة التي وصل التعامل بها إلى حدود 90% في بعض البنوك، وهذا ما يدل على التمويل بالمشاركة في الأرباح والخسائر ضئيلاً في عمليات البنوك الإسلامية.²

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

إلى جانب التحديات الداخلية التي واجهت البنوك الإسلامية توجد تحديات خارجية أخرى أثرت على أدائها ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي:

أولاً: تحديات مرتبطة بالانفتاح المالي

يوجد الكثير من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية نتيجة الانفتاح المالي، من بينها زيادة شدة المنافسة من طرف البنوك الأجنبية، وعدم التوافق مع مقررات لجنة بازل، نذكرها فيما يلي:

1- احتكرت البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة الموارد المالية الإسلامية القائمة على أسس دوافع إسلامية لكن؛ هذا الوضع يتغير بسرعة، نتيجة الزيادة المستمرة في حدة المنافسة بالخصوص مع لجوء البنوك الربوية إلى

¹ منور إقبال وآخرون، مرجع سابق، ص ص 47، 52.

² خير الدين بنون، مرجع سابق، ص 44.

فتح فروع ونوافذ تمارس العمل البنكي الإسلامي¹، وبالخصوص البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العالمية، مما أدى إلى تقليص عدد البنوك المحلية سواء بالتصفية أو الدمج الجبري، خاصة وأن هذه الكيانات الوافدة تتميز عن البنوك الإسلامية بخبرتها وطول عملها.

2- بغض النظر عن سهولة سيطرة المؤسسات والبنوك العالمية الكبرى، بما لديها من إمكانيات ضخمة داخل الأسواق العربية مقابل صعوبة تحقيق العكس، فإن اهتمام تلك المؤسسات سيتوجه نحو تقديم الخدمات البنكية عبر الإنترنت وتوفير كافة ما تتطلبه السوق البنكية في هذا المجال، وبدون الحاجة إلى التواجد المادي لها داخل الدول الأخرى.

3- وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، مما يتعين على الدول المضيفة الالتزام بالسماح للبنوك الأجنبية بالعمل بنفس الشروط التي تنطبق على البنوك المحلية إلا أننا في حقيقة الأمر نجد أن معظم الدول العربية قد تحدد قواعد وضوابط لعمل البنوك الأجنبية وفروعها داخل أراضيها، تختلف عن القواعد والضوابط التي تسري على البنوك المحلية، مما قد يؤدي إلى قيام الدول الأجنبية بعمل نفس الشيء لفروع البنوك الإسلامية داخل أراضيها وإخضاعها لضوابط ومحددات مختلفة، مما يتسبب في تقليص فرص نفاذ خدمات تلك البنوك الأسواق الخارجية.²

ثانياً: مقررات لجنة بازل

تعد مقررات لجنة بازل الدولية من أبرز التحديات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، وتتمثل مظاهر التحدي المتوقعة إثر تطبيق هذه المقررات في عدة أوجه نذكر منها:

1- تقع الغالبية من الدول العظمى من البنوك الإسلامية داخل الدول النامية والمصنفة ضمن المخاطر المرتفعة، الأمر الذي يشكل تحدياً حقيقياً، يتمثل في ارتفاع تكاليف الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية، بما يحد من حركة انسياب رؤوس الأموال الدولية وتشجيعها للاستثمار عبر تلك البنوك، كما تؤثر بشكل مباشر على حجم ونوع التسهيلات التي يمكن أن تمنحها المؤسسات الدولية للبنوك الإسلامية، مقارنة بما يمكن أن تقدمه للمؤسسات البنكية والربوية بالدول الكبرى.

2- المقررات المذكورة لم تراعى عند تقرير الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال الطبيعية الخاصة لعمليات البنوك الإسلامية باعتبارها قائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر سواءً في جانب الموارد أو الاستخدامات.

3- هناك تحدٍ خاص يواجه البنوك الإسلامية، حيث من المعلوم أن تلك البنوك تواجه جزءاً كبيراً من مواردها لتمويل المشروعات المتوسطة والمتناهية الصغر، التي من المتوقع بل من المؤكد عدم حصولها على

¹ منور إقبال وآخرون، مرجع سابق، ص ص 59، 60.

² عبد الحميد أبو موسى، واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي المعاصر، في: إتحاد المصارف العربية، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد والأدوات المالية الإسلامية الحديثة، لبنان: رياض الصالحين، 2005، ص ص 30، 31.

تصنيف ائتماني، وبالتالي يصبح إلزاما على البنوك الإسلامية احتساب وزن مخاطرها 100% من قيمة مديونيتها؛ بما يزيد من تكلفة التمويل الممنوح لها، وبالتالي زيادة عبء رفع رؤوس أموال تلك البنوك أو عدم التمويل من أساسه، مما يؤدي إلى التقلص التدريجي لوظيفة من أهم وظائف البنوك الإسلامية المتمثلة في دعم أهداف التنمية الاجتماعية داخل المجتمعات التي تعمل بها.

4- تضمنت مقررات ومعايير لجنة بازل العديد من القواعد التي يعتمد عليها بصورة أساسية على إدراج عدد كبير من المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول كمخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

5- تطبيق مقررات لجنة بازل يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العوائد المتوقعة للبنوك الإسلامية منها:

أ- اضطرار البنوك الإسلامية إلى احتجاز نسبة من الأرباح، بغرض زيادة رؤوس الأموال لتحسين نسبة الكفاية، هذا يعني عدم توزيع نسبة من الأرباح على المساهمين، مما يؤدي إلى عدم الإقبال على شراء الأسهم المطروحة لزيادة رأس المال.

ب- قد تلجأ البنوك الإسلامية إلى زيادة درجة سيولة أصولها، من خلال زيادة احتياطاتها النقدية وتخفيض آجال التمويل والاستثمار وبالتالي انخفاض عائدات تلك الأصول.

ج- اضطرار البنوك الإسلامية على تخفيض محفظة الاستثمار والتوظيف بغرض إحداث التوازن بين استخدامات الأموال ومتطلبات نسبة الملاءة عند احتساب أوزان المخاطر.

6- يضاف إلى ما سبق باقي المحاور التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية وإجراءاتها وانضباط السوق وشروط الإفصاح والشفافية التي تمثل تحديا حقيقيا يواجه البنوك الإسلامية.

ثالثا: النظرة التقليدية من قبل الزبائن لهذه البنوك

تأثر أبناء الأمة الإسلامية بالغزو الفكري الغربي أدى إلى عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى ترسيخ التعامل البنكي الربوي القائم على الفائدة الربوية، فقد ترسخ فكرة لدى المودعين بضمان الوديعة من قبل البنك، وعدم تحملهم للخسارة، وهذا ما ألزم البنك الإسلامي باتباع أسلوب حذر في عملياتها الاستثمارية واقتصارها على المشاريع التي تحقق أكبر قدر ممكن من الربح.

أما فيما يتعلق بعملية التمويل، فقد اعتاد المستثمرين الحصول على قروض بفائدة من البنوك الربوية دون التدخل في شئون المستثمرين، مما أدى إلى ضعف إقبال المستثمرين للتعامل مع البنوك الإسلامية على أساس المشاركة، نظرا لتدخلها في أعمالهم باعتبارها شريكة فيها، إضافة إلى كلفة التمويل بالإقراض بفائدة أقل من التمويل بالمشاركة.¹

¹ أحمد سليمان الخصاونة، مرجع سابق، ص 99.

رابعاً: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتوابعه

امتدت آثار أحداث سبتمبر وبشكل مباشر على القطاع البنكي العربي والإسلامي، حيث تنوعت تلك الآثار ومظاهرها على النحو التالي:

1- وجدت البنوك الإسلامية نفسها أمام واقع جديد لم يكن قائماً ألا وهو الشعور الغربي المعادي للإسلام، خاصة مع تزايد مزاعم الغرب بارتباط المؤسسات المالية الإسلامية بتمويل الجماعات الإرهابية وأنشطة غسل الأموال، قد لجأت الحكومة الأمريكية في أعقاب أحداث سبتمبر إلى تجميد الأصول والتحويلات المالية الموجودة في أمريكا، والخاصة بأسماء الأشخاص والمؤسسات الرقابية والبنكية الدولية بافتعال مضايقات على البنوك الإسلامية لاسيما في الأسواق الدولية.

2- أدت زيادة التوتر في العلاقات السياسية بين عدة دول عربية وأخرى غربية أو بين الدول الغربية ذاتها إلى حدوث شلل في العلاقات التجارية والاستثمارية والاقتصادية عموماً بين هذه الدول، مما أثر سلباً على البنوك الإسلامية، خاصة أنها الوسيط الرئيسي في إتمام عمليات تمويل التجارة الدولية، وهذا ما أدى إلى ضعف انتشارها.

3- تواتت الأحداث بعد ذلك مختلفة صدمة أخرى للمنطقة تتمثل في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، جاءت هذه الأزمة في الوقت الذي تسعى فيه اقتصاديات العالم والدول الإسلامية خصوصاً إلى محاولة احتواء آثار الحادي عشر سبتمبر، إضافة إلى اشتعال المنطقة من جراء تدهور عملية السلام فيما يخص القضية الفلسطينية.

4- انعكست الآثار السلبية لنشاط الأسواق المالية الدولية بشكل مباشر وغير مباشر على أسواق الأوراق المالية العربية، مما تسبب في إلحاق الضرر بالعديد من البنوك الإسلامية من خلال محافظها وصناديق استثمارها الدولية والإقليمية كما خلقت أضراراً كبيرة بالاستثمارات الخاصة بالعديد من المستثمرين العرب، ومن المعلوم أن جزءاً ليس بالقليل من محفظة توظيف البنوك الإسلامية الخليجية موجه لصناديق ومحافظ الاستثمار بالأسواق الدولية.¹

¹ عيد الحميد أبو موسى، مرجع سابق، ص 31 - 38.

خلاصة الفصل

نستخلص مما تم دراسته في هذا الفصل أن البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية مصرفية، تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وإدارتها وموظفيها، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة، ويعمل على تنمية اقتصادياتها.

كما أن البنك الإسلامي يعتمد على العديد من صيغ التمويل المتمثلة في الصيغ القائمة على أساس الملكية، والصيغ القائمة على المديونية، وصيغ أخرى قائمة على أساس التبرع، التي يمكن أن يستخدمها كبديل عن أسلوب الإقراض بفائدة الذي تمارسه البنوك الأخرى التقليدية. والبنك الإسلامي كغيره من البنوك لديه مصادر أموال داخلية وأخرى خارجية يعتمد عليها في معاملاته المصرفية، إلا أن البنوك الإسلامية تواجه معوقات تقف حائلاً أمام تطورها وانتشارها سواء داخلية أو خارجية من النواحي التشريعية أو القانونية أو الاقتصادية.

الفصل الثاني

عموميات حول السوق المالي
الإسلامي

تمهيد

تعد سوق الأوراق المالية من أهم المؤسسات العاملة في سوق رأس المال، بل من أهم المؤسسات المؤثرة في اقتصاديات الدول، وبقدر قوة واستقرار وثبات ونشاط هذه السوق يكون استقرار وثبات ونشاط اقتصاديات الدول، فهي المرآة التي تعكس صورة النشاط الاقتصادي للبلاد.

تعتبر سوق الأوراق المالية الإسلامية فرصة هامة جدا لكل مستثمر مسلم، حيث يتمكن من تقليل خسائره ومخاطره وزيادة عائداته من خلال تنوع محفظته المالية واختيار الأدوات الأقوى والأكثر نجاحا ومشروعية، كما تمثل سوق الأوراق المالية الإسلامية محطة هامة لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال وتمويل المشروعات البناءة والناجحة مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج الطيبات في المجتمع.

يحدث ظهور سوق الأوراق المالية الإسلامية تغييرات نوعية ملحوظة، حيث تفتح أبوابا وأبعادا تزيد من فاعلية الأسواق المالية العالمية في استقطاب المزيد من الأرصدة والمدخرات المالية للملايين من الأفراد والمؤسسات، مع ما تضيفه خصائص منتجاتهم المالية والنقدية من تأثير إيجابي على استقرار الأسواق المالية العالمية وزيادة شموليتها وفعاليتها أدوارها في تنمية الاقتصاديات العالمية ورفاهية المجتمعات الإنسانية.

ولمعرفة المزيد عن الأسواق المالية الإسلامية، قررنا أن نتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهية السوق المالي.

المبحث الثاني: أدوات التعامل في السوق المالي الإسلامي.

المبحث الثالث: آليات دعم البنوك الإسلامية للأسواق المالية الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية السوق المالي

عادة ما يطلق على سوق المال بسوق الأوراق المالية في الأسهم والسندات، وهو المفهوم الضيق لسوق المال وتشمل أسواق المال كلا من المدخرين والمستثمرين والمنشآت المالية والأدوات المالية، حيث يوجد في كل المجتمعات أصحاب الفوائض من السيولة وكذا أصحاب العجز، لذا فإن الأسواق المالية تلعب دور الوساطة في انتقال الأموال الفائضة إلى الأفراد أو المؤسسات ذات العجز وذلك من خلال المنشآت المالية والأدوات المالية، نظرا لصعوبة انتقال الأموال مباشرة بين الطرفين.

المطلب الأول: تعريف السوق المالي الإسلامي

لقد تنوعت واختلفت تعريفات السوق المالي الإسلامي عند العلماء والباحثين، وفيما يلي سنتعرف على أهم التعاريف لهذه السوق:

التعريف الأول: "تعرف السوق المالية الإسلامية على أنها سوق منظمة تتعقد في مكان معين وفي أوقات دورية للتعامل الشرعي بيعا وشراء لمختلف الأوراق المالية".¹

التعريف الثاني: "عرفها أحمد السعد بأنها:" سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".²

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن السوق المالي الإسلامي "هو ذلك الإطار الشرعي الذي يتم فيه إصدار وتداول الأدوات المالية وبصورة منظمة ومراقبة على أسس شرعية من طرف الهيئة الشرعية للسوق المالي.

المطلب الثاني: أنواع ووظائف السوق المالي الإسلامي

تمثل السوق المالية الإسلامية الأداة التي من خلالها يلتقي المستثمرون المسلمون لغرض التعامل بالأدوات المالية الإسلامية وذلك وفق طرق وسبل تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا المطلب سنتعرف على أهم أنواع ووظائف السوق المالي الإسلامي

أولاً: أنواع السوق المالي الإسلامي

يمكن تقسيم السوق المالي الإسلامي إلى العديد من الأنواع والتي سنذكرها في النقاط التالية:

¹ أحمد رشاد مرداسي، حسين بن الطاهر، أثر تطبيقات منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 4، الجزائر، 2017، ص 271.

² بوزمان وسيلة، ناصر المهدي، تقويم تجربة ماليزيا في الأسواق المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 1، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، 2017، ص 42.

1- أنواع السوق المالية الإسلامية وفق الأدوات المتداولة فيها: يمكن تقسيم السوق المالية الإسلامية وفق الأدوات المتداولة فيها إلى نوعين اثنين كما يلي:

أ- سوق النقد الإسلامي: هي سوق الاستثمار قصير الأجل الذي لا يتجاوز فيه أجل استحقاق الأوراق المالية سنة واحدة، وفيها يلتقي العرض والطلب على القروض قصيرة الأجل.

ب- سوق رأس المال الإسلامي: هو السوق الذي تتوفر فيه فرص الاستثمار والتمويل متوسطة وطويلة الأجل والمنتجات والخدمات المتوافرة فيه تلتزم التزاما تاما بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يجب أن تكون خالية من الأنشطة المحرمة شرعا مثل التعامل بالربا والغرر وما شابه ذلك.

2- أنواع السوق المالية الإسلامية من حيث الإصدار والتداول

تصنف السوق المالية الإسلامية من حيث الإصدار والتداول إلى:

أ- السوق الأولية: وتعرف أيضا بسوق الإصدارات الجديدة، وفيها يتم التعامل بالأوراق المالية التي تصدرها الهيئات والشركات لأول مرة لغرض الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية المختلفة.

ب- السوق الثانوية: وتسمى أيضا بسوق التداول، ويتم فيها تداول الأوراق المالية الإسلامية (الأسهم العادية، الصكوك الإسلامية...) التي سبق إصدارها في السوق الأولية وتم الاكتتاب فيها، وتسمى هذه السوق سوقا ثانوية لأنها تتعلق بمعاملات على أوراق مالية لا تتم لأول مرة، لذلك يسميه البعض صفقات اليد الثانية وأنها سوق الإصدارات القديمة.¹

ثانيا: وظائف السوق المالي الإسلامي

يمكن للسوق المالية الإسلامية أن تؤدي الوظائف التالية:

1- تنوع مصادر التمويل طويلة الأجل أمام البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وبالتالي المساهمة في تصحيح تجربة المصرفية الإسلامية مما يمكنها من استثمار أموالها استثمارا طويلا الأجل وبما يساهم في تحقيق أهدافها التنموية ورغبتها في الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

2- تدعيم الاستثمار طويل الأجل عن طريق تطوير أساليب الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال الاعتماد على سوق الإصدار وسوق التداول في أسواق رأس المال.

¹ بوزمان وسيلة، ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 272.

- 3- من خلال سوق الإصدار يسعى سوق المال إلى الاستثمار المادي بطرح العديد من الأدوات المالية للاكتتاب العام والمتمثلة في شهادات الاستثمار القابلة للتداول، وثائق صناديق الاستثمار، أسهم شركات التأجير التمويلي، أسهم شركات رأس مال المخاطر.¹
- 4- تقوم هذه السوق بإصدار عقود الخيارات وتنظيمها، على شكل عقود نمطية، كأن يمثل كل عقد مئة سهم مثلا بسعر محدد يسلم خلال فترة محددة (90 يوما مثلا).
- 5- تقوم بدور بيوت التسوية أو المقاصة في بورصات العقود المعاصرة.
- 6- تقوم بإصدار عقود آجلة نمطية تمثل عددا من السلع المهمة والأساسية.
- 7- تقوم بإصدار عقود مستقبلية صناعية تمثل أغلب السلع التي يتم الاتفاق على تصنيعها في الاقتصاديات المعاصرة، وقد تبدأ من الأثاث والمفروشات وتصل إلى عقود تصنيع الطائرات.²

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الأسواق المالية الإسلامية والتقليدية

يوجد أوجه اختلاف بين الأسواق المالية الإسلامية والتقليدية حيث يتميز كل منهما بمجموعة من الخصائص، وفيما يلي سنذكر أهم الفوارق بينهما:

أولاً: طبيعة النظام الاقتصادي

تتبع كافة الفوارق بين الأسواق المالية الإسلامية والأسواق المالية التقليدية من فارق مصدري يتمثل في ارتكاز الأسواق المالية الإسلامية كجزء من التنظيم الاقتصادي الشامل على الشريعة الإسلامية بينما الأسواق المالية التقليدية جزء من النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يركز على الفلسفة الفردية والنفعية من منظور بشري.

ثانياً: أهداف التعامل بالمنتجات المالية

ينعكس هذا الفارق المصدري على أهداف ومنتجات وتعاملات الأسواق المالية في النظامين فتتأثر هذه الفعاليات جميعها في الأسواق المالية الإسلامية بأحكام ومقاصد وضوابط شرعية من شأنها تحقيق العدل بالحق ومنع الضرر.

ثالثاً: مؤشرات الطابع الفني

بالنسبة للمؤشرات ذات الطابع الفني البحت فإنها تتميز في السوق المالية الإسلامية بأن المؤشر لا يتضمن في بنيته أوراقا مالية لشركات يكتنفها محظورات شرعية إسلامية.

¹ عزوز عائشة، الهندسة المالية الإسلامية كخيار إستراتيجي لتفعيل السوق المالية الإسلامية، مجلة المعيار، العدد 48، مجلد 23، جامعة الجزائر، 2019، ص 576.

² زكريا سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 284.

رابعا: أهمية منظومة النصوص الشرعية

منظومة النصوص والمقاصد والضوابط الشرعية للأوراق المالية الإسلامية تقدم أساسا متينا لتحقيق الشفافية والإفصاح وكفاءة السوق المالية في أدوارها التخصصية والتوزيعية والتنمية.¹

المبحث الثاني: أدوات التعامل في السوق المالي الإسلامي

تعتبر سوق الأوراق المالية الإسلامية فرصة هامة جدا لكل المستثمرين المسلمين فهي تتيح لهم بالتعامل في هذه السوق بدلا من حرمانهم من فوائدها ومميزاتها، ومن مقومات السوق أدواتها فإن صلحت واعتدلت وضبطت بالشرعية دعت إلى صلاح واعتدال السوق وقيامها على أصول الشريعة، لذا تعتبر الأدوات المالية الإسلامية ركيزة من خلالها نرى بوضوح حال السوق وشرعيته، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأدوات التي يتم التعامل بها في السوق المالي الإسلامي.

المطلب الأول: الأدوات التقليدية

تعتبر الأسهم والسندات من بين أهم أدوات التعامل في السوق المالي الإسلامي حيث تسهل للمستثمرين التعامل في هذه السوق ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على هذه الأدوات.

أولاً: الأسهم

يمثل السهم الحصة التي يقدمها الشريك في رأس مال الشركة، كما يطلق لفظ السهم على الصك المثبت لهذا الحق. كما تعرف الأسهم على أنها مستند يثبت حق صاحب الأسهم في ملكية جزء من رأس مال الشركة لذلك فهي تمثل الملكية الأصلية في المنشأة، وهي أيضا أحد الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل في المنشأة خاصة رأس المال الدائم فالشركات المساهمة تعتمد اعتمادا يكاد يكون تاما على إصدار هذه الأسهم للحصول على رأس المال اللازم لها بصفة دائمة خاصة عند بدئ التكوين.²

1- أنواع الأسهم في ضوء الفقه الإسلامي: مادام مصدر شركات المساهمة حلال وذلك بأنها لا تعمل في المحرمات ولا تخط مالها بالمحرمات فإن إصدار الأسهم بصفتها العادية جائز شرعا.

أ- أنواعها بالنظر إلى طبيعة الحصة المساهم بها: وتتمثل في:

- الأسهم النقدية: وهي أسهم عادية تقدم مساهمتها نقدا فلا اختلاف في جوازها.

- الأسهم العينية: وتكون هنا المساهمة بحصة عينية، وهي مختلف فيها حيث تم التفصيل فيها فهي جائزة.

¹ نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 254.

² بلجبلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 10.

- الأسهم المختلطة: وهو ما أسهم بخلط من النقد وعين وحكم جوازها هو حكم جواز النقد والعين فتصبح جائزة بعد تقدير القيم العينية بالنقود تقييما دقيقا نافيا للجهالة.

- حصص التأسيس: بصورته هذه لا يجوز لاحتوائه على العديد من المفاسد.

ب- أنواعها بالنظر إلى شكلها:

- أسهم اسمية: وهي الأسهم الحاملة لاسم صاحبها فلا حرج بجوازها.

- أسهم لحاملها: ويكون السهم هنا لمن يحمله، واختلف على جوازها لكن كان رأي الأغلبية عدم الجواز.

- أسهم أذنية (لأمر): وهي التي يذكر فيها اسم مالكها، مع النص لكونها بإذنه وإصدار هذا النوع من الأسهم جائز شرعا.

ج- أنواعها بالنسبة لتوزيع الأرباح:

- أسهم عادية مضمونة: وهي التي يضمن مصدرها بأن يدفع لحاملها في حالة انخفاض قيمة أسهم هذه الشركة إلى حد معين ولفترة معينة، وحكمه الشرعي لا ينبغي ضمان ربح معين لحامل الأسهم حتى وإن كان بنسبة صغيرة.

- أسهم الدخل: وهي أسهم عادية تابعة لشركات كبيرة حيث أنها تزرع أرباحا بشكل دائم. وحكمها الشرعي جائز.

- أسهم النمو: وهي الأسهم التي لا توزع أرباحا بل تضاف إلى نشاطها فيزداد حجم أصولها، وهو جائز.

د- أنواعها بالنظر إلى حقوق حملتها:

- الأسهم العادية: وهي الأكثر شيوعا ويترتب لحاملها كل الحقوق، ولا يأخذ امتياز عن غيره ويقضي ذلك استواء حاملي الأسهم العادية في الحقوق والواجبات، فقد ذهب الفقهاء إلى جوازها.

- الأسهم المؤجلة: وهي التي امتاز أصحابها عن أصحاب الأسهم الأخرى، وهذا النوع غير جائز شرعا.

- الأسهم الممتازة: وهي التي امتاز أصحابها عن أصحاب الأسهم الأخرى، وهذا النوع غير جائز شرعا.¹

ثانيا: السندات هي عبارة عن دين أو التزام من الجهة المصدرة للغير يستحق الوفاء به بالإضافة لفوائده المستحقة في الأجل المحددة، وبعبارة أخرى هو مال يقوم بإقراضه الدائن للجهة المصدرة وفق نسبة ثابتة من الفائدة تضاف إلى مبلغ الدين الأصلي وذلك عند انتهاء المدة المحددة للسند.²

¹ مفتاح صالح، سلطان مونية، الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية (دراسة حالة سوق ماليزيا)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان، 2013، ص ص 277، 278.

² محمود أمين زويل، بورصة الأوراق المالية، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 44.

1- أنواع السندات: توجد عدة أنواع للسندات نذكر منها ما يلي:

- السندات المضمونة.
- سندات بكوبونات الإفتتاح.
- السندات الغير مضمونة.
- سندات المشاركة في الأرباح.
- السندات القابلة للتحويل إلى أسهم.
- سندات لا تحمل معدل كوبون.
- السندات ذات الدخل.
- سندات ذات معدل فائدة متحركة.
- السندات الرديئة.
- سندات الحكومة (الربوع).
- السندات ذات العائد الصفري.¹

2- الحكم الشرعي للسند: بعد عرض آراء الفقهاء المعاصرين في حكم إصدار وتداول السندات من بين محرم لها مطلقا، ولجميع أنواعها، ومبيح لها بشروط، ومجيز لأنواعها المختلفة، يؤيد الباحث ترجيح الرأي القاضي بأن جميع أنواع السندات محرمة شرعا ما دامت تصدر بفائدة ثابتة ومحددة، وتسترد قيمتها في مواعيد استحقاقها، سواء كانت الجهة المصدرة لها شركة أم حكومة، باستثناء سندات القارضة الإسلامية، والتي قدمها مفكرو الإسلام المعاصرين بديلا لأدوات التمويل الربوي.²

المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز الأدوات المالية التي تعتبر بديلا للسندات الربوية، وقد برزت صناعة الصكوك الإسلامية بشكل واضح خاصة بعد إصدارها في بعض الدول الإسلامية.

¹ مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني (دراسة حالة بورصة ماليزيا)، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 38، 39.

² مفتاح صالح، سلطان مونية، مرجع سابق، ص 279.

أولاً: تعريف الصكوك الإسلامية

عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: "هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك ونقل باب الاكتتاب فيها واستخدامها فيما أصدرت من أجله.¹

ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية

هناك خصائص تميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى والتي ساهمت في انتشارها انتشاراً واسعاً، تتمثل فيما يلي:

- 1- الصكوك حصة شائعة في الأصول أي أنها وثيقة تبرز حق الملكية لحاملها لحصص شائعة في أصول لها دخل سواء كانت أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها، ولا تعتبر الصكوك ديناً في ذمة مصدرة لحاملها، عكس ما هو حاصل في حالة السندات التقليدية.
- 2- لها قيمة اسمية محددة وموضحة في نشرة الإصدار.
- 3- تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة حتى يسهل شراؤها وتداولها في الأسواق المالية.
- 4- يمكن تداول الصكوك مادامت تمثل سلعة ما، أما إذا تحولت إلى دين في ذمة الغير فلا يصح تداولها.
- 5- الصك غير قابل للتجزئة: بمعنى أن الصك لا يتجزأ في مواجهة الشركة، وفي حال امتلاك الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه، فإنه لا بد من الاتفاق على شخص واحد يمثلهم أمام الشركة.
- 6- على حامل الصك أن يتحمل مختلف الأعباء المترتبة على ملكيته للأصول الممثلة بالصك سواء تعلق الأمر بالمصاريف الاستثمارية أو هبوط القيمة.
- 7- مبدأ الغنم بالغرم: أي استحقاق الربح وتحمل الخسارة حسب نسبة امتلاكه لكمية الصكوك.
- 8- تصدر الصكوك على أساس عقد شرعي: والذي تختلف أحكامه تبعاً لاختلاف أحكام العقود الشرعية التي تمثلها.²

ثالثاً: أنواع الصكوك الإسلامية

تنقسم الصكوك الإسلامية إلى عدة أنواع من بينها (صكوك الإجارة، صكوك السلم، صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك المرابحة...) والتي سنذكرها فيما يلي:

¹ عائشة بوبريمة، أمين عيسى، أهمية الصكوك الإسلامية في تعزيز إصدارات السوق المالية الإسلامية الدولية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 1، قسنطينة، الجزائر، 2020، ص 1516.

² يوسف تبزي، الصكوك الإسلامية مخاطرها وآلية معالجتها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 2، جامعة خميس مليانة، 2015، ص 319.

- 1- **صكوك الإجارة:** هي صكوك تمثل ملكية شائعة في أعيان مؤجر مملوكة لمالكي الصكوك ويتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم، وهي قابلة للتداول وتقدر قيمتها حسب السوق.¹
- 2- **صكوك السلم:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.²
- 3- **صكوك المشاركة:** تعرف صكوك المشاركة بأنها: "وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة أو على أساس الوكالة بالاستثمار.³
- 4- **صكوك المضاربة:** تمثل هذه الصكوك أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة ويمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل عامل المضاربة ويحصل مالكوها على نسبة شائعة في الربح، وتتوفر فيها عقد المضاربة من الإيجاب والقبول ومعلومية رأس المال ونسبة الربح.⁴
- 5- **صكوك الإنتاج:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.
- 6- **صكوك المراجعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك.⁵
- 7- **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

¹ حكيم براضية، بن علي بلعوز، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011، ص 89.

² صابر رشيد، نورين بومدين، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تنمية سوق أدوات الدين المالي خلال الفترة (2008-2020)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2022، ص 173.

³ كتاف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 1، 2014، ص 83.

⁴ بو عبد الله علي، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة المسيلة، 2015، ص 24.

⁵ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية جدة، السعودية، المؤتمر الدولي الخامس بعنوان "إدارة المخاطر؛ التنظيم والإشراف"، أيام 6، 7، 8، أكتوبر، 2012، ص 3.

8- صكوك المساقاة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد.

9 صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفي ما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.¹

المطلب الثالث: الهندسة المالية الإسلامية

تعتبر الهندسة المالية من المجالات المالية المتطلبة لعدد التخصصات العلمية، فهي تركز على تطبيقات النمذجة الرياضية في إطار حلها لمشاكل صناعة الخدمات المالية كتنظيم الأدوات المالية.

أولاً: تعريفها

تعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجبات الشرع الحنيف".²

ثانياً: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

يوجد العديد من الخصائص التي تتسم بها الهندسة المالية الإسلامية والتي تميزها عن غيرها من الأدوات المالية الإسلامية ومن بين هذه الخصائص نذكر مايلي:

1- المصادقية والشرعية: أي أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأبكر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف الأساس من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان.

2- الكفاءة الاقتصادية: إن التطرق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يستدعي البحث في المفاهيم التالية: الربح، القياسي، الربح البديل والتكلفة. حيث تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، وينبغي

¹ زاهرة علي محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص 99، 100.

² حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 122.

لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية السلبية.¹

3- أساس الهندسة المالية الإسلامية هو مبدأ المشاركة في المخاطر، أي تقاسم الأعباء بين مختلف الأطراف وليس مبدأ درأ المخاطر وتحويلها لأطراف أخرى.

4- يعتبر التنوع المتوفر في منتجات الهندسة المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في أدوات الهندسة المالية التقليدية التي تقوم على عقد واحد هو عقد القرض، في حين أن كل أداة من الأدوات الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى سواء كان ذلك من حيث المخاطر أو الضمانات.²

ثالثاً: معايير تطبيق الهندسة المالية الإسلامية

تعتبر الهندسة المالية الإسلامية نهجاً جديداً يهدف إلى تطوير أدوات التمويل والاستثمار التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومع ذلك تواجه الهندسة المالية الإسلامية بعض المعوقات والتحديات في تطبيقها على نطاق واسع، ومن أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

1- المعوقات المتعلقة بالجانب المؤسسي

أ- البنوك الإسلامية تحتاج إلى عدد من الترتيبات لها بغية القيام بوظائفها المتعددة وهي تحاول الاستفادة من الإطار المؤسسي الذي يدعم العمل المصرفي التقليدي.

ب- عدم وجود إطار إشرافي فعال يعد أحد نقاط ضعف النظام القائم، ويستحق الإطار الإشرافي اهتماماً بالغا.

2- المعوقات المتعلقة بالجانب التشغيلي

أ- انتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين بسبب مشكلة، وهي صعوبة تحويل هذه الصيغ التمويلية إلى أدوات مالية يمكن التفاوض بشأنها، فبمجرد إحداث الدين لا يمكن تحويله إلى أي شخص إلا بقيمته الاسمية، ويجعل ذلك هيكل السوق المالية الإسلامية غير قابل للتسييل بدرجة عالية، ويمثل ذلك عقبة في تطوير أسواق ثانوية في الأدوات المالية الإسلامية، لأنه ما لم تصبح الصيغ القائمة على الأسهم أكثر شعبية، أو يتم تطوير أدوات أخرى قابلة للتداول، فإن السوق المالية الإسلامية لن تتطور.³

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، بيروت، 2008، ص 164.

² حكيم براضية، جعفر هني، مرجع سابق، ص 125.

³ مرضي بن مشوح العنزي، الهندسة المالية الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، ط1، 2015، ص 43.

ب- قلة التمويل عن طريق تقاسم الأرباح، فقد علق المختصون الاقتصاديون الإسلاميون آمالهم على البنوك الإسلامية لتقديم قدر معتبر من التمويل عن طريق تقاسم الأرباح، وينتج عن هذا آثار اقتصادية مماثلة للاستثمار المباشر.

ج- البنوك والمؤسسات الإسلامية تواجه منافسة مستمرة من البنوك التقليدية، ومؤخراً قام عدد من البنوك التقليدية في أنحاء العالم بممارسة النظام الإسلامي، وفي ذلك منافسة للبنوك والمؤسسات الإسلامية¹

المطلب الرابع: صناديق الاستثمار الإسلامية

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامي من أهم صيغ تعبئة المدخرات في الساحة الاقتصادية المعاصرة وستعرف في هذا المطلب على مفهومها وأهم خصائصها.

أولاً: تعريفها

لقد وردت العديد من التعاريف التي بينت حقيقة ومفهوم صناديق الاستثمار الإسلامية ومن أهمها:

1- التعريف الأول: "هي تلك الصناديق التي تتيح لصغار المستثمرين فضلاً عن كبارهم أدوات مالية إسلامية من أجل استثمار أموالهم استثماراً شرعياً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".²

2- التعريف الثاني: صندوق الاستثمار الإسلامي هو: "ذلك الصندوق الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه، وخاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية، وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار التي تمثل الإيجاب الذي بناءً عليه يشترك المستثمر في ذلك الصندوق، وفي الأحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الإكتتاب".³

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن صندوق الاستثمار الإسلامي هو: "عبارة عن مؤسسة مالية إسلامية تقوم بتجميع أموال المستثمرين في شكل وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة".

ثانياً: خصائص صناديق الاستثمار الإسلامية

تتميز صناديق الاستثمار الإسلامية بمجموعة من الخصائص والتي تميزها عن غير من الأدوات المالية الإسلامية ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

¹ عبد الله بن حمد السكاكر، فقه الهندسة المالية الإسلامية، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، ص ص 44، 45، 46.

² سليم جابو وآخرون، صناديق الاستثمار الإسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 1، المجلد 10، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، أوت 2020، ص 307.

³ شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014، ص 297.

- 1- لها شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب الوحدات الاستثمارية وعن الجهة المنوطة بإدارتها و تأسيسا على ذلك، فهي مؤسسة لها صيغة قانونية وشكل تنظيمي وإطار محاسبي مستقل وهذه السمة جائزة شرعا.
- 2- تقوم على فكرة المضاربة الجماعية من قبل أصحاب الأموال (حملة الوحدات الاستثمارية)، حيث تقوم الصناديق بتجميع الأموال من أكثر من فرد أو جهة والجميع يمثلون من منظور عقد المضاربة "رأس المال" ويمثل الصندوق كشخصية معنوية رب العمل، وهذه السمة تخضع لفقهاء عقد المضاربة.
- 3- يلتزم الصندوق في معاملاته وتصرفاته المختلفة بأحكام وكمبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والمقررات والتوصيات الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات الفتوى في المسائل المعاصرة المتعلقة بمعاملات الصندوق وهذا يوجب الرقابة الشرعية الفعالة.
- 4- يلتزم الصندوق بالقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة على الصناديق ما دامت لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وإن وجد تعارض يجب إزالته في إطار مبدأ التوفيقية وهذا ما يوجب الرقابة المصرفية من قبل البنوك المركزية.¹

المبحث الثالث: آليات دعم البنوك الإسلامية للأسواق المالية الإسلامية

تلعب البنوك الإسلامية دورا مزدوجا في الأسواق المالية فمن جهة تقوم بتمويل الاقتصاد من خلال قيامها بتقديم مختلف الخدمات المصرفية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن جهة أخرى تعتبر وقودا هاما يغذي سوق الأوراق المالية خاصة في الاقتصاديات الناشئة حيث تتميز بكبر رؤوس الأموال مقارنة مع باقي المؤسسات، حيث سنقوم بالتطرق إلى دور هذه البنوك في تفعيل الأسواق المالية.

المطلب الأول: دعم التوجهات الحكومية نحو التخصيص

من بين الأنشطة التي يمكن أن تساهم من خلالها البنوك الإسلامية التي لها علاقة مباشرة بأسواق رأس المال هو مسانبتها لعدد من الدول التي تريد التوجه نحو عمليات التخصيص، أي تحول مؤسسات القطاع العام إلى شركات ذات أسهم، ومن خلال دورها الاستثماري وإعدادها لدراسة الجدوى الخاصة بالمؤسسات المعنية، وتقييمها للموجودات وتحديد عدد الأسهم التي يمكن إصدارها إلى جانب الدور التمويلي الذي يمكن أن تقدمه البنوك الإسلامية، بشرائها لأسهم الشركات المراد تخصيصها، وإدخالها ضمن حافظتها الاستثمارية أو محافظ عملائها وبيعها بالتدريج لجمهور المكتتبين أو لصناديق الاستثمار أو القيام بتداولها في البورصات بعد إدراجها في الأسواق المحلية أو العالمية.²

¹ فتيحة كحلي، تقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011، ص 57.

² إتحاد المصارف العربية، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد والأدوات المالية الحديثة، رياض الصلح: لبنان، 2005، ص 180.

المطلب الثاني: زيادة الطلب والعرض في الأسواق المالية وإقامة صناديق الاستثمار المشترك

زيادة العرض والطلب في الأسواق المالية تعني زيادة عدد المتداولين في الأسواق المالية وزيادة الكمية المتاحة للبيع والشراء.

نجحت البنوك الإسلامية في حشد مبالغ مالية كبيرة، حيث لديها قاعدة ودائع تزيد عن 200 مليار دولار في حين تنمو سنويا بنسبة تقدر ب 20%-25% ومحفظة استثمارات مالية تفوق 400 مليار دولار، وقاعدة رأسمالية يبلغ مقدارها حوالي 14 مليار دولار، وأثبتت الدراسات أن المؤسسات المالية الإسلامية أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية وأكثر قدرة على توزيع الموارد النقدية المتاحة على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تساهم بشكل مباشر في عدالة توزيع الدخل الوطني على عكس المؤسسات البنكية الأخرى.

ومع أن المؤسسات المالية الإسلامية سوف تضيف لسوق رأس المال أسهم وأوراق أكثر من 180 مؤسسة عالمية، إلا أنها ظلت تشكو من عدم منافذ استثمارية كافية تستوعب سيولتها الفائضة وتمدها بالسيولة اللازمة عند الحاجة، وتمول مشروعاتها وأفكارها التي تعتبر أسواق رأس المال المحلية والدولية المكان المناسب لتحقيق تلك المصالح.

تساهم هذه التقديرات في زيادة عرض الأوراق المالية داخل الأسواق المالية المحلية والعالمية، إضافة لدور وحجم صناديق الاستثمار والإصدارات التي تديرها المؤسسات الإسلامية، وكذلك مجموع الصكوك وشهادات الاستثمار بمختلف آجالها وأنواعها، أما من جانب الطلب فإن محافظ البنوك الإسلامية تضم عددا مهما من أسهم كبرى الشركات العالمية إضافة لإنشاء صناديق خاصة بالأسهم الدولية والعالمية وأسهم الأسواق الناشئة، هذه المعطيات تؤكد الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية الإسلامية في دعمها وتطويرها لأسواق رأس المال منها في جانب عرض وطلب الأدوات المالية.

المطلب الثالث: تطوير مفهوم البنوك الشاملة

يعتبر تطوير مفهوم البنوك الشاملة جزءا من تطور القطاع المصرفي حيث يهدف الى توفير خدمات مالية شاملة ومتنوعة للعملاء وتحسين تجربة العملاء وزيادة الربحية للبنوك.

فرضت البنوك الإسلامية واقعا جديدا على السوق البنكية العالمية واقتحمت مصطلحات " المشاركة " و" الصكوك " والتكافل قواميس البنوك الغربية، واستطاعت البنوك الإسلامية طرح مفهوم جديد للتعاملات البنكية، وليس أدل على ذلك من سعي العديد من البنوك العالمية لإنشاء أقسام إسلامية لتلبية الطلب المتزايد لعملائها المسلمين على الخدمات البنكية التي تتوافق وتعاليم الشريعة الإسلامية.

إن تدخل المؤسسات في الأسواق المالية يتخذ دور الوساطة في المقام الأول، ويلاحظ أن تجنب المؤسسات المالية الإسلامية للفائدة قد حد من أنشطتها ووظائفها في الأسواق التقليدية المعاصرة، وجعلها

تقتصر في معاملاتها على عدد محدود من الأدوات المالية، ومن ذلك الحصص والأسهم في رؤوس أموال الشركات المدرجة في بورصات البلدان الصناعية التي تعمل وفقاً لمبادئ أقسام الأرباح والخسائر مع وجود سوق جيدة تقوم على مبادئ العرض والطلب. ويتوخى المستثمرون المسلمون الحرص الشديد فيما يتعلق بأنشطة تلك البلدان وعلاقتها بالفائدة (دفع فوائد على القروض أو تقاضي فوائد على فوائض الأموال)، ومن المجالات الأخرى التي تستطيع المؤسسات الإسلامية المشاركة وإعادة تشكيل هيكلها التمويلية بما يتفق مع المبادئ الإسلامية، المشاركة في رؤوس أموال المشروعات الجديدة والاستثمارات العقارية الممولة بالكامل بمساهمات نقدية دون اللجوء إلى الاقتراض، وتكوين شركات للاستثمار المشترك بناءً على استثمارات مشروعة من وجهة النظر الإسلامية مع إدراجها في البورصات والتعامل فيها وإعداد دراسات الجدوى والدخول في شراكات مع البنوك بتملك الأصول المالية ثم التنازل التدريجي عنها لمستثمرين جدد.

يرجع النمو المتسارع للقطاع البنكي الإسلامي وتزايد الإقبال العالمي عليه إلى عوامل مرتبطة بأسلوب عمل للبنوك الإسلامية ذاتها، ومن أهم هذه العوامل اتجاه معظم البنوك الإسلامية لتأسيس محافظ استثمارية محلية وصناديق استثمار في الأسهم، مما أدى إلى توسيع قاعدة السوق أمام هذه البنوك وازدياد الخدمات المالية والاستثمارية التي تقدمها، حتى بلغ عدد برامج التمويل الإسلامي التي تقدمها مثل هذه البنوك 26 برنامجاً. وعلى الرغم من أنه يمكن للمؤسسات المالية أن تطرح في الأسواق المالية عدداً من الأدوات المالية الإسلامية قابلة للتسويق بإشراك بعض المؤسسات التقليدية فيها، فإنه من الأهمية أن تكون المؤسسات المالية على وعي تام بالفرص والمخاطر التي ينطوي عليها التعامل بنشاط تلك الأسواق.

ويجدر أن نركز على صناديق الاستثمار باعتبارها أداة مالية ووعاء استثماري جديد له تأثير كبير في جدول المدخرات وتشجيع الاستثمار، مما شجع على قيام المؤسسات المالية الإسلامية باستخدام هذه الصناديق في مجالاتها الاستثمارية وتطوير أعمالها ونشاطاتها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

المطلب الرابع: آليات أخرى

وهناك آليات أخرى لدور البنوك الإسلامية في تنشيط السوق المالي والمتمثلة في:

أولاً: أداء الهندسة المالية

الهندسة المالية الإسلامية المطبقة من قبل البنوك الإسلامية أنتجت الصكوك الإسلامية للمصالح الكبيرة التي تقدمها، فهي أداة مهمة لتنشيط الأسواق المالية.

ثانياً: فعالية الصكوك الإسلامية

فالصكوك تسد الحاجات التمويلية لبناء المشاريع بكافة أنواعها وتستوعب فائض الأموال، وتفتح للناس مجالات استثمارية واسعة لتوظيفها في مشاريع تنموية.

¹ عيد الرزاق خليل، عادل عاشور، دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية، ص، ص 7-9.

ثالثا: دور صناديق الاستثمار

تنشيط السوق المالية من خلال الدور المتميز الذي تلعبه صناديق الاستثمار من خلال ما تقدمه من أدوات استثمارية تناسب ظروف المستثمرين المحتملين في تلك البلدان، فخاصية التنوع التي تتسم بها هذه الصناديق وما يترتب عليها من تخفيض مخاطر الاستثمار من شأنها أن تشجع المستثمرين قليلي الخبرة والمعرفة بأسواق المال، وكذا المستثمرين محدودي الموارد على استثمار مدخراتهم في الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار الإسلامية التي تقوم بدورها باستخدام حصيلة البيع في بناء تشكيلات من الأوراق المالية المتداولة في السوق.

رابعا: أثر التوريق المصرفي الإسلامي على الأسواق المالية

عملية التوريق المصرفي الإسلامي من الحلول العملية لتفعيل الأسواق المالية احترازية كذلك ويمكن الاستفادة من هذه الأداة التمويلية والمستحدثة في تطوير الأسواق المالية وحمايتها من الأزمات المالية.

خامسا: تمويل الأعمال الإسلامية

يمكن للمصارف الإسلامية أن تؤدي دورا هاما في التعرف على الفرص الاستثمارية، والتحقق من جدواها والترويج لها بين رجال الأعمال والمستثمرين، ومباشرة تأسيس المشروعات وإدارتها وذلك لغرض طرح أسهمها في السوق المالية من أجل توسيعها وزيادة حجمها.

سادسا: عمليات الاكتتاب في الأوراق المالية الإسلامية

القيام بعمليات الاكتتاب في الأوراق المالية الإسلامية، سواء كان الإصدار خاص بها أو أنها تقوم بذلك بصفتها وكيلة عن الجهة المصدرة لها.

سابعا: الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية

القيام بحفظ الأوراق المالية الإسلامية ورهنها للاستفادة من القروض الحسنة، وأيضا تقوم بتحصيل أرباح الأوراق المالية الإسلامية نيابة عن عملائها وكالة عنهم، كما تقوم بدفع قيمة الأرباح المقررة عن تلك الأوراق نيابة عن الشركات المصدرة لها.

ثامنا: إدارة محفظة الأوراق المالية الإسلامية

تكوين إدارة محفظة الأوراق المالية الإسلامية سواء لصالحها أو لصالح الغير وتشمل تلك الأوراق التي يتوافق إصدارها مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما ينبغي أن تكون متنوعة من حيث النوع وجهة الإصدار، وتتفاوت من حيث العائد والسيولة وتواريخ الاستحقاق وإمكانية التسويق.¹

¹ جاسم كريمة، دور البنوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية عن طريق أدوات التمويل الإسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2019، ص ص 58، 59.

خلاصة الفصل

تعتبر السوق المالية الإسلامية من أهم مكونات النظام المالي الإسلامي، الذي يمثل المحور الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول الإسلامية، وهي سوق تقوم على الالتزام الشرعي في جميع هيئاتها ومؤسساتها وتعاملاتها وصفقاتها وأدواتها المتداولة فيها.

فهي تحظى بأهمية كبيرة نظرا لمنافعها الكثيرة، لأنها تلبي حاجة المستثمرين الذين يرفضون التعامل بالفوائد الربوية، وكذا توفير الإطار الشرعي الذي يلائم طبيعة عمل المصارف الإسلامية مما يتيح لها العديد من الفرص الاستثمارية، ويساعدها على التوسع في استثماراتها المختلفة.

وقد تزايد الاهتمام بالأسواق المالية الإسلامية نظرا للوظائف المهمة التي تؤديها والأدوار المتعددة التي تقوم بها، إذ أنها تعمل على تجديد المدخرات بكافة أشكالها وأجالها، كما أنها تمتاز بخصائص تميزها عن غيرها من الأسواق المالية التقليدية، حيث أنها تخضع لهيئة الرقابة الشرعية كما يتم فيها التعامل بالعديد من الأدوات المالية كالأسهم والسندات، الصكوك الإسلامية، الهندسة المالية الإسلامية.

وفي المقابل وحتى تتمكن السوق المالية الإسلامية من القيام بدورها وممارسة نشاطها بفعالية لا بد من توفر عدة عناصر، كما انه هناك العديد من المقومات والمتطلبات التي تسمح بتنشيط السوق المالية الإسلامية وتمكنها من أداء وظائفها بكفاءة وعلى النحو الذي سطر لها.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لدور البنوك
الإسلامية في تنشيط سوق الخرطوم
للأوراق المالية

تمهيد

يعتبر سوق الأوراق المالية المرآة العاكسة لاقتصاديات الدول، ولا شك أن غالبية الدول تسعى جاهدة لتحفيز وتنشيط هذا السوق لوضوح الرؤية وتجاوز النقائص المسجلة، ومن التجارب الرائدة في هذا المجال نجد التجربة السودانية، إذ يعد سوق الخرطوم للأوراق المالية السوق الوحيد في السودان، والذي يعتمد في معاملاته على مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد برز دور البنوك الإسلامية في تنشيط هذا السوق عن طريق الأدوات المالية الإسلامية المتداولة والمتمثلة في الأسهم والصكوك، ولكي نتعرف على هذا الدور أكثر ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية.

المبحث الثاني: أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية وواقع انتشار منتجات الهندسة المالية فيها.

المبحث الأول: الإطار العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية

يلعب سوق الخرطوم للأوراق المالية دوراً رئيسياً من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة، تتميز بالجودة والاحتراف والمصداقية خلال السنوات القادمة، عن طريق إجراء إصلاح شامل في الجوانب المالية والإدارية والفنية والقانونية بهدف تأسيس سوق قوي يسعى لتعزيز دوره في التطور الاقتصادي وضمان وسلامة المستثمرين والمتعاملين فيه.

المطلب الأول: النظام المالي السوداني

النظام المالي السوداني يعتبر نظاماً معقداً يتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية. وفيما يلي نظرة عامة على بعض الجوانب الرئيسية للنظام المالي السوداني:

أولاً: البنك المركزي السوداني

أنشئ بنك السودان بموجب قانونه لعام 1959 وتم تعديله عدة مرات ليواكب التطورات الاقتصادية والمالية وكان آخرها عام 2002،¹ وتتلخص مهامه حسب المادة (6) من قانونه لسنة 2002 (تعديل 2012) في المحافظة على استقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي وإصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها، ووضع السياسة النقدية وتنفيذها، وتنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه، والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، بالإضافة إلى عمله كمصرف للحكومة ومستشار ووكيل لها في الشؤون النقدية والمالية. ويقوم بنك السودان المركزي بتنفيذ سياساته عبر فروعها البالغة سبعة عشر فرعاً في عام 2019، بواقع فرع واحد لكل ولاية من ولايات السودان المختلفة.²

ثانياً: البنوك التجارية (البنوك العاملة)

يتم تصنيف المصارف بشكل عام من حيث الوظائف إلى مصارف تجارية ومصارف متخصصة. وتعرف المصارف التجارية بأنها مؤسسات مالية تصنف ضمن القطاع المالي تقوم بتوفير الخدمات المصرفية والمالية الأساسية من قبول الودائع ومنح التمويل وغيرها من الخدمات المالية الأخرى لجمهور المتعاملين معها. أما المصارف المتخصصة فهي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم قطاع اقتصادي معين (الزراعة، والصناعة، والعقارات، والتجارة الخارجية).

أما من حيث هيكل رأس المال فيتم تصنيف المصارف إلى مصارف حكومية وهي التي يساهم فيها البنك المركزي أو وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أو الائتمان معاً بنسبة تفوق 50%. أما المصارف المشتركة فهي المصارف التي يكون رأس مالها مشترك بين عدة جهات سواء كانت محلية (عام/خاص) أو

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والأربعون لعام 2003، ص 1.

² بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والخمسون لعام 2019، ص 51.

أجنبية. بينما المصارف الأجنبية فهي فروع لمصارف أجنبية خارجية.¹ وسوف نوضح في الجدول التالي عدد المصارف العاملة في السودان خلال الفترة (2018-2021):

الجدول رقم (01): عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية كل من عامي 2020 و2021

البيان	2018	2019	2020	2021
المصارف المتخصصة (1)	5	5	5	5
مشتركة	1	2	2	2
حكومية	4	3	3	3
المصارف التجارية (2)	32	32	33	33
مشتركة	24	23	23	23
حكومية	1	1	1	1
أجنبية	7	8	9	9
الإجمالي (1) + (2)	37	37	38	38

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لعام 2020 ، 2021.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع عدد المصارف العاملة للسودان من 37 مصرف عامي (2018-2019) إلى 38 مصرف عام (2020-2021) وذلك بافتتاح فرع للبنك التركي "زراعات كاتيليم".

المطلب الثاني: خلفية عن السوق المالي السوداني

أكمل سوق الخرطوم للأوراق المالية بنهاية سنة 2018 عامه الرابع والعشرين منذ تأسيسه، وشهدت مسيرته عدة مراحل وتطورات كان من شأنها دفع عجلة تقدم السوق، حيث كان آخرها البداية الفعلية للعمل بالتداول الإلكتروني.

أولاً: فكرة إنجاز السوق

بدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان منذ عام 1962، حيث تم إجراء العديد من الدراسات والبحوث والاتصالات من قبل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان المركزي بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وتوصلت إلى التوصية بإنشاء السوق، حيث تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية في عام 1982، من قبل مجلس الشعب الذي أجاز القانون لكي ينظم إنشاء سوق

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والستين لعام 2021، ص 62.

للأوراق المالية في السودان ولكن لم يحرز تقدم في هذا الشأن حتى عام 1992 الذي بدأت فيه الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية وذلك في أغسطس 1992 في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990-1993) ومن ثم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992 وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلا على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982 إلا أن هذا القانون المعدل لم يفي بكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية.¹

ثانيا: إجازة القوانين واللوائح المنظمة لعمل السوق

تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية في عام 1982 من قبل مجلس الشعب الذي أجاز القانون لكي ينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان ولكن لم يتم أي شيء في هذا الشأن حتى عام 1992 والذي بدأت فيه الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية وذلك في أغسطس 1992 وفي ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990-1993) ومن ثم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992 وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلا على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982، إلا أن هذا القانون المعدل لم يفي بكل الأغراض لإنشاء سوق الأوراق المالية.²

ثالثا: البداية الفعلية للسوق

في عام 1994 أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبحت بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كيانا قانونيا مستقلا، وقد بدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر 1994 والسوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير عام 1997 زيادة مقدرة في رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية مما يعادل 31 مليون دولار أمريكي إلى 139 مليون دولار أمريكي، كما شهدت ذات العام تأسيس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية، أما في عام 1999 فقد بدأ العمل بنظام السوق الموازية حيث تم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقا لاستيفائها الشروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامي والموازي كما شهد في نفس العام بداية إصدار صكوك الصناديق الاستثمارية. وفي العام 2001 بداية إصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وإدراجها في السوق الموازي، تم الإعلان عن مؤشر الخرطوم (KH30) في أكتوبر من عام 2003 وإدراج السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي وإدراج سهم سودايل تقاطعيا في سوق أبو ظبي للأوراق المالية في ذات العام كما تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية في عام 2004. وشهد العالم عام 2005 ارتفاعا قياسيا في مؤشرات التداول حيث ارتفع كل من حجم التداول إلى 1.21 مليار جنيه وارتفاعا في المؤشر العام (KH30) بنسبة نمو بلغت 97.3% وارتفاعا في القيمة السوقية إلى 47 مليار جنيه، كما

¹ سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الخامس والعشرون لعام 2019، ص 16.

² سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الحادي والعشرون لعام 2015، ص 15.

احتل السوق المرتبة الأولى بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي من حيث نمو القيمة السوقية مقارنة ببقية الأسواق العربية بنسبة نمو بلغت 50.8%، وفي عام 2007 انضم السوق لإتحاد البورصات الإفريقية مما فتح آفاقا جديدة للتعامل الإقليمي بين أسواق المنطقة، كما بدأ العمل الفعلي في مركز الإيداع والحفظ المركزي.

كما شهد عام 2008 ارتفاعا ملحوظا في حجم التداول حيث اكتمل إيداع أسهم جميع الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية الأمر الذي مهد الطريق لإكمال إجراءات التحول للتداول الإلكتروني، وإدراج مصرف السلام في سوق دبي المالي في ذات العام. أما في عام 2009 سجل سوق الخرطوم أعلى معدل التداول منذ إنشاء سوقها الثانوية حيث ارتفع حجم التداول إلى 2.2 مليار جنيه مقارنة بنحو 1.8 مليار جنيه في العام السابق بنسبة ارتفاع بلغت 19.5%. وشهد عام 2011 ارتفاعا في حجم التداول حيث حقق حجم التداول أكبر معدلاته منذ بداية عمل السوق الثانوية في 1995 بحجم تداول 2.4 مليار جنيه، كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة من 164,712,836 سهما إلى 166,548,512 سهما بنسبة نمو طفيفة، وكذلك عدد الصفقات المنفذة من 8,065 إلى 8,265 صفقة، فيما شهد عدد الصكوك المتداولة انخفاضا من 7,646,614 صكا إلى 5,848,016 صكا، وفي ذات العام تم اعتماد السوق عضوا دائما بإتحاد البورصات العربية.¹

رابعا: بداية التداول الإلكتروني

افتتح السيد/ علي محمود وزير المالية والاقتصاد الوطني منظومة التداول الإلكتروني تحت رعاية السيد المشير/ عمر أحمد البشير رئيس الجمهورية وذلك في عام 2012 حيث ارتفعت معدلات التداول ارتفاعا كبيرا عن العام السابق نسبة لتطبيق نظام التداول الإلكتروني حيث بلغ حجم التداول 3,1 مليار جنيه مقارنة 2,6 مليار جنيه في العام السابق، وقفز عدد العقود المنفذة من 7,860 عقدا في العام السابق إلى 12,719 عقدا في عام 2012. شهد عام 2013 المرحلة الثانية للتداول الإلكتروني، كما واصل حجم التداول في الارتفاع عن العام السابق حيث بلغ حجم التداول 3,9 مليار جنيه مقارنة 3,1 مليار جنيه في عام 2012، كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة ارتفاعا كبيرا عن العام السابق حيث بلغت 16,435 صفقة مقارنة ب 12,719 صفقة عن العام السابق. في عام 2014 تمت إجازة قانون جهاز تنظيم سوق المال السوداني وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية للعام 2014 بواسطة مجلس الوزراء. وفي ذات العام أجاز مجلس إدارة السوق لائحة مكافحة غسل الأموال لشركات الأوراق المالية ولائحة حكومة شركات المساهمة العامة لعام 2014. كما تم تدشين موقع السوق الإلكتروني بعد إعادة تصميمه، وشهد عام 2014 أيضا توقيع اتفاقية تعاون بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة وشركة النيل للتكنولوجيا ونشر المعلومات وتفعيل التعاون المشترك مع البورصة المصرية. وفي ذات الإطار شهدت علاقات السوق

¹ سوق الخرطوم للأوراق المالية، مرجع سابق، ص ص 16-17.

الخارجية انضمام السوق لعضوية منظمة اتحاد مراكز الإيداع في إفريقيا والشرق الأوسط. في عام 2015 تم تعديل جلسات التداول لمواكبة نظام عمل بنك التسوية، كما قام سوق الخرطوم للأوراق المالية بإصدار منشور بإعادة هيكلة شركات الوساطة المالية العاملة بالسوق وذلك في يوليو 2015، وفي شهر نوفمبر تم شطب اسم السودان من قائمة الدول التي تعاني من قصور في استيفاء متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.¹

خامساً: أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية

نص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية على أن تكون للسوق الأغراض التالية:

- 1- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً.
- 2- تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية مما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد السوداني.
- 3- العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية.
- 4- تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بالتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.²
- 5- ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية وحماية صغار المستثمرين.
- 6- اقتراح كيفية تنسيق البيانات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف على السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط وطويل الأجل في السودان وذلك بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي في السودان ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.³

¹ سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الحادي والعشرون لعام 2015، ص 15.

² سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2009، ص 9.

³ سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2013، ص 8.

المبحث الثاني: أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية وواقع انتشار منتجات الهندسة المالية فيها

يلعب سوق الخرطوم للأوراق المالية دوراً رئيسياً من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة، ويقوم بتنظيم ورقابة الأوراق المالية السودانية ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم الأدوات المالية المتداولة في السودان، ومدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

المطلب الأول: الأدوات المالية المتداولة في السودان

تداول سوق الخرطوم للأوراق المالية الأسهم التي تصدرها شركات المساهمة العامة، والصكوك التي تصدرها شركات المساهمة العامة والحكومة ومؤسساتها العامة وهيئاتها، وذلك للحصول على أموال لاستثمارها لتحقيق أغراضها.

أولاً: الأسهم

تتمثل الأسهم المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في أسهم شركات المساهمة العامة، وخصصها في رؤوس أموال هذه الشركات التي تتيح لحاملها بعض الحقوق كحق التصرف فيها، ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على الأسهم المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية حسب القطاعات في عامي 2020-2021.

جدول رقم (02): الأسهم المتداولة حسب القطاعات لكل من عامي 2020 و2021

2021			2020			القطاع
نسبة المساهمة %	حجم التداول مليون جنيه	عدد الأسهم المتداولة (ألف سهم)	نسبة المساهمة %	حجم التداول مليون جنيه	عدد الأسهم المتداولة (ألف سهم)	
68.8	579.8	491.823	96.2	1.779.0	1.438.684	البنوك والاستثمار
0.1	0.6	72	0.2	3.0	3.225	التأمين
1.9	16.4	163	0.2	3.0	39	التجاري
0.2	1.5	3.023	0.0	0.4	21	الصناعي
0.1	1.0	1.000	0.0	0.0	0	الزراعي
0.2	2.0	339	0.2	3.0	495	الاتصالات

1.9	15.9	1.445	0.0	0.5	50	الخدمات المالية
26.8	226.0	10.856	3.2	60.0	6.445	التنمية والاستثمار
100.0	843.2	508.720	100.0	1.848.9	1.448.959	المجموع

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لعام 2021.

يتضح من خلال الجدول انخفاض حجم تداول الأسهم في السوق من 1.848.9 مليون جنيه بنهاية عام 2020 إلى 843.2 مليون جنيه بنهاية عام 2021 بمعدل 54.4% وكذلك انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 1.449.0 مليون سهم إلى 508.7 مليون سهم بمعدل 94.9%. هذا الانخفاض راجع إلى نقص ثقافة السوق بحيث هناك عزوف المساهمين الذين يشترون الأسهم عند طرحها في السوق الثانوي للتداول.

تركزت الأسهم المتداولة في قطاع البنوك والاستثمار بنسبة مساهمة 68.8% عام 2021 مقارنة بنسبة مساهمة 96.2% عام 2020، يليه قطاع التنمية والاستثمار 3.2% عام 2020 إلى 26.8% عام 2021، ثم القطاع التجاري 0.2% عام 2020 إلى 1.9% في عام 2021، ساهم قطاع الخدمات المالية والقطاع الصناعي وقطاع الاتصالات والوسائط، والقطاع الزراعي وقطاع التأمين بنسبة 1.9% و 0.2% و 0.1% على التوالي عام 2021. بما أن الأسهم المتداولة تركزت بأعلى نسبة في قطاع البنوك والاستثمار مقارنة بالقطاعات الأخرى فإن هذا يدل على أن البنوك الإسلامية لها دور فعال في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ثانياً: الصكوك الحكومية الإسلامية

تقوم شركة الخدمات المالية السودانية المحدودة بإصدار وتسويق وإدارة الصكوك الحكومية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمساعدة في إدارة السيولة على المستوى الوطني وتمويل عجز الموازنة العامة، ومن هذه المنتجات نذكر:

1- شهادات المشاركة الحكومية (شهادة): وهي عبارة عن صكوك تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منذ العام 1990 نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية. وهي شهادات قصيرة الأجل مدتها عام. وتهدف شهادات شهادة إلى استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، وتوفير أداة لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الموازنة

العام، وتطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية.¹ ومن خلال الجدول رقم (03) نوضح مبيعات شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) بنهاية كل من عامي 2020-2021.

الجدول رقم (03): مبيعات شهادة مشاركة الحكومة (شهادة) بنهاية كل من عامي 2020 و 2021

الجهة	2020			2021		
	عدد الشهادات مباعة	القيمة مليون جنيه	%	عدد الشهادات مباعة	القيمة مليون جنيه	%
بنك السودان المركزي	8,000	4,0	0,01	8,000	4,0	0.01
المصارف	37,071,774	18,535,9	53,29	45,260,925	22,630,5	22,1
الشركات والصناديق	28,384,539	14,192,3	40,80	25,820,667	12,910,3	9.0
الجمهور	4,101,754	2,050,8	5,90	5,832,239	2,050,8	42,2
الإجمالي	69,566,067	34,783,0	100	76,921,831	34,783,0	10,6

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للعام 2021.

من خلال الجدول يتضح أن المصارف استحوذت على أكبر قدر من شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) بنسبة (53.29%) تليها الشركات والصناديق بنسبة (40.80%)، ثم الجمهور بنسبة (5.90%) وأخيراً بنك السودان المركزي بنسبة (0.01%)، ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2021 لكن بنسب مختلفة، وهذا يدل على أن النشاط الرئيسي في سوق الخرطوم للأوراق المالية هي المصارف التجارية والشركات والصناديق. وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية لها دور في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2- صكوك الاستثمار الحكومية (صرح): بدأ العمل بإصدار هذه الصكوك في العام 2003 بناء على صيغة المضاربة بواسطة شركة السودان للخدمات المالية ويتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر الشركة وشركات الوساطة المالية المعتمدة. وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، ويتراوح أجل هذه الشهادات ما بين 2 - 6 سنوات.

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والستين لعام 2021، ص 91.

تهدف صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) إلى تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الاستثمار، إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة، تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية، توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية، تقليل الآثار التضخمية وذلك بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة.¹

الجدول رقم (04): مبيعات شهادة الاستثمار الحكومية (صرح) لكل من عامي 2020 و2021

الجهة	2020			2021		
	عدد الشهادات مباعة	القيمة مليون جنيه	%	عدد الشهادات مباعة	القيمة مليون جنيه	%
بنك السودان المركزي	2,611,036	261,1	18,3	2,611,036	261,1	17.6
المصارف	4,497,967	449,8	31,6	4,497,967	449,8	30.3
الشركات والصناديق	5,649,252	564,9	39,7	5,669,579	566,9	38.2
الجمهور	1,486,260	148,6	10,4	1,486,260	148,6	10.0
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	0.0	0.0	0.0	558,701	55.9	3.8
الإجمالي	14,244,515	1,424,4	100,0	14,823,543	1,482,3	100,0

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لعام 2021.

من الجدول أعلاه يتضح أن الشركات والصناديق استحوذت على القدر الأكبر من صكوك الاستثمار (صرح) بنسبة (39.7%) تليها المصارف بنسبة (31.6%) ثم بنك السودان المركزي بنسبة (18.3%) ثم الجمهور بنسبة (10.4%) وأخيراً وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بنسبة منعدمة، ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2021 لكن بنسب مختلفة، ويدل هذا على أن النشاط الرئيسي في سوق الخرطوم للأوراق المالية هي الشركات والصناديق والمصارف التجارية. وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية تساهم في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

3- شهادة إجازة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة): بدأ العمل بهذه الشهادة في العام 2010م ويتم إصدارها بناء على صيغة الإجازة بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجازة تشغيلية لتحقيق عوائد

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الستون لعام 2020، ص 77.

مجزية للمستثمرين فيها. وتهدف هذه الشهادات إلى توفير فرص استثمارية مربحة، وتنشيط العمل بسوق الخرطوم للأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى توفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية.¹

الجدول رقم (05): مبيعات شهادة إجازة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة)

الجهة	2020			2021		
	عدد الشهادات مباعة	القيمة مليون جنيه	%	عدد الشهادات مباعة	القيمة مليون جنيه	%
بنك السودان المركزي	2,401,233	1,2006	63,5	2,401,233	1,200,6	63,5
المصارف	958,194	479,1	25,3	958,194	479,1	25,3
الشركات والصناديق	282,652	141,3	7,5	282,652	141,3	7,5
الجمهور	1,255	0,6	0,0	1,255	0,6	0,0
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	140,666	70,3	3,7	140,666	70,3	3,7
الإجمالي	3,784,000	1,891,9	100,0	3,784,000	1,891,9	100,0

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لعام 2021.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد الشهادات المباعة ظل كما هو دون تغيير 3,784,000 شهادة بقيمة 1,891,9 مليون جنيه بنهاية عامي 2020 و 2021، وذلك بسبب عدم وجود تصفية أو اكتتاب في شهادات جديدة (حتى العام 2027)، كما نلاحظ أن نسبة عدد الشهادات المباعة في المصارف قدرت ب 25.3% وهي نسبة ضعيفة، وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية تساهم بنسبة قليلة في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ثالثاً: الشركات المدرجة في سوق الخرطوم

يتكون سوق الخرطوم للأوراق المالية من مجموعة من الشركات وفق عدة قطاعات وستتعرف على أهم هذه الشركات ودورها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون لعام 2018، ص 80.

جدول رقم (06): عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

الشركة	2015	2016	2017	2018	2019
البنوك	25	25	25	25	25
المؤسسات المدرجة في السوق المالي	41	41	40	41	42
نسبة البنوك من إجمالي المؤسسات %	60.97	60.97	62.5	60.97	59.52

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2019.

من خلال الجدول نلاحظ ثبات في عدد البنوك المدرجة خلال السنوات (2015-2019) يقابله ثبات في عدد المؤسسات المدرجة في السوق المالي خلال سنتي (2015-2016) ب 41 مؤسسة مع ثبات في نسبة البنوك من إجمالي المؤسسات ب 60.97% خلال هاتين السنتين، ثم لاحظنا انخفاض في عدد المؤسسات المدرجة في السوق المالي إلى 40 مؤسسة يقابله ارتفاع في نسبة البنوك من إجمالي المؤسسات ب 62.5% سنة 2017 بعدها عودة ارتفاع المؤسسات المدرجة إلى 41 مؤسسة وانخفاض في نسبة البنوك من إجمالي المؤسسات إلى 60.97% خلال سنة 2018، وفي سنة 2019 ارتفعت المؤسسات المدرجة إلى 42 مؤسسة قابلها انخفاض في نسبة البنوك من إجمالي المؤسسات إلى 59.52%.

الجدول رقم (07): البنوك المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

المؤسسة	عدد الأسهم المتداولة	حجم التداول	نسبة الأسهم للقطاع
بنك تنمية الصادرات	163,239	14,691,51	1,30%
بنك التضامن الإسلامي	300,722	428,668,88	2,40%
البنك السوداني الفرنسي	1,188	4,738,35	0,01%
البنك السعودي السوداني	16,328	6,811,60	0,13%
البنك الإسلامي السوداني	6,165,704	986,512,64	49,24%
بنك الشمال الإسلامي	951,621	713,862,07	7,60%
بنك فيصل الإسلامي السوداني	366,526	2,155,801,05	2,93%
مصرف المزارع التجاري	433,734	659,205,31	3,46%

بنك الثروة الحيوانية	140,002	12,600,18	1,12%
بنك الاستثمار المالي	7,068	7,234,11	0,06%
بنك النيل للتجارة والتنمية	209,382	12,562,92	1,67%
بنك الخرطوم	3,604,274	7,234,11	28,78%
بنك أمدرمان الوطني	-	-	0,00%
بنك إيفوري	-	-	0,00%
بنك الجزيرة السوداني الأردني	1,511	7,742,23	0,08%
بنك النيل الأزرق المشرق	-	-	0,00%
بنك العمال الوطني	-	-	0,00%
مصرف السلام	81,818	180,030,75	1,82%
بنك المال المتحد	-	-	0,00%
بنك بيبيلوس إفريقيا	-	-	0,00%
البنك المصري السوداني	39,994	47,592,86	0,49%
بنك البركة السوداني	38,435	100,315,35	1,04%
البنك الأهلي السوداني	-	-	0,00%
المجموع = 22 بنكا	12,521,586	9,888,851,00	100%

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لسوق الخرطوم للأوراق المالية لعام 2013.

من خلال الجدول يتضح أن البنك الإسلامي السوداني هو الأكثر تداولاً للأسهم حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة فيه 6,165,704 وحجم تداول بلغ 986,512,64 بنسبة 49,24% وبمعدل دوران أسهم بلغ 0,80 يليه بنك الخرطوم الذي بلغ عدد الأسهم المتداولة فيه 3,604,274 سهم وحجم تداول قدر ب 7,234,11 بنسبة 28,78% بعدها يأتي بنك الشمال الإسلامي الذي بلغ عدد الأسهم المتداولة فيه 951,621 وحجم تداول قدر ب 713,862,07 بنسبة 7,60% ثم مصرف المزارع التجاري بعدد أسهم بلغ 433,734 سهم بحجم تداول بلغ 659,205,31 بنسبة 3,46% ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني بعدد أسهم متداولة 366,526 وحجم تداول 2,155,801,05 بنسبة 2,93%، أما باقي البنوك فنلاحظ أن عدد الأسهم المتداولة ونسبة الأسهم وحجم التداول فيها يقل عن البنوك السابقة وهذا يدل أن البنوك الإسلامية

الأكثر نشاطا في سوق الخرطوم للأوراق المالية هي البنك الإسلامي السوداني، بنك الخرطوم، بنك الشمال الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي ومصرف المزارع التجاري. الأمر الذي يدل على أن البنوك الإسلامية لها دور في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية

تساهم البنوك الإسلامية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال مجموعة من الأدوات و وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال ما يلي:

أولاً: سوق الإصدار (إصدار أسهم البنوك)

بدأ العمل في سوق الإصدار في العاشر من أكتوبر 1994، وذلك من خلال قيامه بالإشراف على إصدار الأوراق المالية الخاصة بشركات المساهمة العامة حديثة التأسيس أو شركات المساهمة العامة القائمة التي ترغب في زيادة رأس مالها، وطرحها للاكتتاب العام وفقاً لأحكام قانون سلطة تنظيم أسواق المال واللوائح في إطار القوانين واللوائح الصادرة والتعليمات والأعراف السائدة.¹

جدول رقم (08): إصدارات أسهم البنوك في خلال الفترة 2011-2019

السنوات	قيمة الإصدارات بالجنيه	السنوات	قيمة الإصدارات بالجنيه
2011	104.594.835	2016	166.956.028
2012	434.415.372	2017	213.433.750
2013	196.637.808	2018	359.295.887
2014	253.347.684	2019	3.550.884.292
2015	10.122.511.50	2020	-

المصدر: التقرير السنوي لسوق الخرطوم للأوراق المالية لسنتي 2015 و2019

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إصدارات الأسهم سنة 2011 كانت منخفضة قدرت ب 104.594.835 جنيه ويفسر هذا بالانقسام الذي حدث في السودان سنة 2011 لترتفع سنة 2014 إلى 434.415.372 ثم انخفضت سنة 2013 لتبلغ 196.637.808 بعدها ارتفعت في سنتي 2014 و2015 حتى وصلت 10.122.511.50 لتعود وتخفض سنة 2016 لتصل إلى 166.956.028 ومن

¹ بريزة بوقرة، دور الأدوات المالية الإسلامية في تفعيل السوق المالي الإسلامي، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماي 1945، قالمه، 2019، ص 83.

ثم عاودت الارتفاع بداية من سنة 2017 إلى 2019 حتى بلغت 3.550.884.292 جنيه وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع معدل التضخم الذي حصل في السودان سنة 2019. وهذا الارتفاع في قيمة إصدارات الأسهم دليل على أن البنوك الإسلامية تساهم في تعزيز نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ثانياً: سوق التداول (تداول أسهم البنوك)

وهو السوق الذي تتم فيه عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرة أو بالوكالة، وتبادل ملكية الأوراق المالية في قاعة تداول خاصة بذلك الغرض أو في مكاتب السوق، ففي الثاني من جانفي 1995 بدأ العمل في سوق التداول بعدد 34 شركة مدرجة.¹

الجدول رقم (09): قيمة تداول أسهم البنوك الإسلامية في سوق الخرطوم للأوراق المالية

السنوات	عدد الأسهم المتداولة	حجم التداول	نسبة حجم التداول إلى إجمالي الأسهم الكلي %
2011	64.428.590	114.728.33.06	4.50
2012	165.181.664	41.246.652.77	1.34
2013	12.521.586	9.888.851	0.25
2014	92.549.978	141.453.109	2.50
2015	204.834.230	470.27.785.104	1.67
2016	199.515.992	212.720.183	4.88
2017	1.011.644.956	760.482.898	6.44
2018	1.325.565.478	1.247.765.687	12.9
2019	448.346.587	1.197.049.264	8

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي 2015 و2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الأسهم المتداولة سنة 2011 قدرت قيمتها ب 64.428.590 يقابلها حجم تداول قدر ب 114.728.33.06 بنسبة 4.5% من حجم التداول إلى إجمالي الأسهم الكلي، أما سنة 2012 فقد شهدت ارتفاعاً لعدد الأسهم المتداولة إلى 165.181.664 بحجم تداول قدر ب 41.246.652.77 بنسبة 1.34% من حجم التداول إلى إجمالي الأسهم الكلي، وفي السنة التي تليها

¹ بريزة بوقرة، مرجع سابق، ص 83.

لاحظنا انخفاض عدد الأسهم المتداولة ب 12.521.586 مقابل حجم تداول قدر ب 9.888.851 بنسبة حجم تداول إلى إجمالي الأسهم الكلي 0.25% ثم ارتفعت سنتي 2014 و 2015 حيث بلغت 204.834.230 بحجم تداول قدر ب 470.27.785.104 بنسبة 1.67% وشهدت سنة 2016 انخفاض طفيف ليرتفع مرة أخرى سنة 2017 حتى سنة 2018 حيث بلغ 1.325.565.478 بحجم تداول قدر ب 1.247.765.687 فقد بلغت نسبة حجم تداول إلى إجمالي الأسهم الكلي أعلى قيمة لها والتي قدرت ب 12.9% وسنة 2019 شهدنا انخفاض بارز لعدد الأسهم المتداولة 448.346.587 وحجم تداول 1.247.765.687 ونسبة 8%. كما نلاحظ أن أعلى قيمة لنسبة حجم التداول إلى إجمالي الأسهم الكلي بلغت 12.9% وهي نسبة ضئيلة جدا وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تساهم بنسبة قليلة في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ثالثا: رسملة السوق المالي

رأس المال السوقي هو مصطلح يستخدم في مجال الأسواق المالية لتقييم قيمة شركة مدرجة في السوق المالي كما يعتبر مؤشرا على حجم الشركة وتقدمها في السوق.

جدول رقم (10): رأس المال السوقي للبنوك

السنوات	نسبة رأس المال السوقي للبنوك	السنوات	نسبة رأس المال السوقي إلى إجمالي رأس المال الكلي	السنوات	نسبة رأس المال السوقي للبنوك
2011	4.491.974.496.49	2016	0.64	2011	68.83
2012	6.289.706.226.51	2017	66.28	2012	63.68
2013	7.124.851.067	2018	64	2013	42.7
2014	8.345.194.838	2019	65.20	2014	45.1
2015	9.871.540.155.32	-	71.8	2015	-

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي 2015 و 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة رأس المال السوقي للبنوك بلغت 4.491.974.496.49 بنسبة 0.64 إلى إجمالي رأس المال الكلي ثم ارتفعت إلى 6.289.706.226.51 بنسبة 66.328 سنة 2012 بعدها انخفضت سنة 2013 إلى 7.124.851.067 بنسبة 64 وفي سنة 2014 ارتفعت ب

8.345.194.838 بنسبة 65.20 لتستمر في الارتفاع لتصل إلى 9.871.540.155.32 بنسبة 71.8 سنة 2015 لتتخفف إلى 10.969.975.378 بنسبة 68.83. وفي سنة 2016 لاحظنا ارتفاع طفيف ثم سجلنا ارتفاع ملحوظ سنة 2017 بلغ 20.473.892.223.5 بنسبة 42.7 ليرتفع مرة أخرى سنة 2019 حيث سجلنا 26.522.376.193.22 بنسبة 45.1. من خلال قراءتنا للجدول لاحظنا أن أعلى نسبة لرأس المال السوقي إلى إجمالي رأس المال الكلي بلغت 71.8 سنة 2015 وهي نسبة كبيرة وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية تساهم في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية

المطلب الثالث: تقييم التجربة السودانية

تتميز التجربة السودانية بأنها ذات نظام مصرفي إسلامي بأكمله إذ أنها لا تتعامل بسعر الفائدة المحرم شرعاً. ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على أهم خصائص سوق الخرطوم للأوراق المالية إضافة إلى الإيجابيات والسلبيات التي يتميز بها هذا السوق.

أولاً: خصائص التجربة

يتميز سوق الخرطوم للأوراق المالية بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأسواق نذكر من بينها ما يلي:

1- تختلف طبيعة الملكية من بنك لآخر منها ما هو ملك للقطاع الحكومي، ومنها ما هو ملك للقطاع المشترك ومنها المشترك بين القطاع العام والخاص والمشارك بين القطاعين الخاص المحلي والأجنبي منها ما هو عبارة عن فروع لبنوك أجنبية.

2- اكتمال المنظومة المالية والمصرفية السودانية فهي تشمل قطاعاً مالياً مكتملاً من الجوانب التشريعية والتنظيمية، يضم في هيكلته تركيبة معتدلة بين النظام المصرفي والسوق المالية، وهذا ما يساعد على تطور منتجات الهندسة المالية الإسلامية من خلال الابتكار المالي بهدف الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتمويلية خاصة تلك التي يمكن أن يوفرها السوق المالي.

3- بدأ القطاع المصرفي السوداني يعمل بالنظام التقليدي وفي السبعينات قامت بعض البنوك على الأساس الإسلامي بحيث أصبح النظام المصرفي مزدوجاً، ومنذ عام 1983 بدأت أول إجراءات أسلمت النظام المصرفي ومع بداية عقد التسعينات تم إصلاح وإدخال خطوات لتعميق النظام المصرفي الإسلامي.¹

ثانياً: إيجابيات سوق الخرطوم للأوراق المالية

يتمتع سوق الخرطوم للأوراق المالية بعدة إيجابيات من بينها:

¹ حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011، ص 185.

1- تعزيز التمويل: يوفر سوق الخرطوم للأوراق المالية وسيلة للشركات والمؤسسات لجمع التمويل من خلال إصدار الأسهم والسندات وهذا يسمح للشركات بتوسيع أعمال وتمويل مشاريع جديدة مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

2- تشجيع الاستثمار: يوفر سوق الخرطوم للأوراق المالية منصة للمستثمرين لشراء وبيع الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والصكوك وهذا ما يتيح للمستثمرين تنوع محفظة استثماراتهم وزيادة فرص العائد المالي.

3- تعزيز الشفافية والحوكمة: يشجع سوق الخرطوم للأوراق المالية على إتباع مبادئ الشفافية والحوكمة القوية في جميع العمليات المالية. هذا يعني أن الشركات المدرجة ملزمة بتقديم معلومات دقيقة وشفافة للمستثمرين مما يعزز الثقة ويقلل من المخاطر المحتملة.

4- قواعد وإجراءات تنظيمية صارمة: يتم تنظيم سوق الخرطوم للأوراق المالية وفقا لقواعد وإجراءات تنظيمية صارمة، مما يوفر بيئة استثمارية مستقرة وآمنة للمستثمرين.

ثالثا: سلبيات سوق الخرطوم للأوراق المالية

بالرغم من الإيجابيات التي يتميز بها سوق الخرطوم للأوراق المالية إلا أنه لا يخلو من السلبيات والتي سنذكر بعضها منها فيما يلي:

1- ضعف السيولة: يعتبر ضعف السيولة واحدا من أبرز العيوب في سوق الخرطوم للأوراق المالية فعدد الأوراق المالية المتداولة قليل وهذا يؤدي إلى صعوبة في إيجاد المشترين والبائعين وتحقيق صفقات كبيرة.

2- قلة التنوع: يعاني سوق الخرطوم من قلة التنوع في الأوراق المالية المتداولة فالعرض محدود ومعظم الأسهم المدرجة تنتمي إلى قطاعات محدودة.

3- قلة التداول: يعاني سوق الخرطوم للأوراق المالية من قلة التداول للأسهم والسندات وذلك بسبب عدم وجود الكثير من الشركات المدرجة في السوق وقلة الإقبال على الاستثمار 0 في الأسهم والسندات.

4- عدم وجود تنظيم كافي: لا يوجد في سوق الخرطوم للأوراق المالية تنظيم كافي يضمن الشفافية والمصداقية في التداول وهذا يؤدي إلى عدم جذب المستثمرين.

5- قيود التداول: يفرض القانون في السودان قيودا على تداول الأسهم والسندات مما يصعب على المستثمرين الحصول على الأموال التي يحتاجونها في حالة الحاجة إليها وهذا يزيد من عدم الاستقرار في السوق.

6- يعد سوق الخرطوم للأوراق المالية متقلبا وغير مستقر ويحتاج إلى إصلاحات هيكلية وتنظيمية لجذب المستثمرين وزيادة الثقة في السوق.

خلاصة الفصل

خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم اتخاذ سوق الخرطوم للأوراق المالية كعينة للدراسة، كونه السوق الإسلامي العربي الوحيد الذي يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم التعريف بسوق الخرطوم للأوراق المالية والأدوات المالية المتداولة فيه، كما تطرقنا إلى أهم الشركات المدرجة والدور الذي تلعبه في تشييط هذا السوق، إضافة إلى إبراز دور البنوك الإسلامية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال دراستنا لسوق الإصدار والتداول وكذا رأس المال السوقي، وقد شهد سوق الخرطوم للأوراق المالية تطور ونشاط بإدراج الصكوك المالية الإسلامية (شهادة، شامة، صرح)، ونشير في هذا الصدد أن الصكوك والأدوات المالية المتداولة تراعي في مجملها أحكام الشريعة الإسلامية، هذا ما يسمح بتفعيل السوق أكثر وتنشيطه، لجذب عديد المتعاملين الذين كانت عوائقهم المعاملات التي تتعارض مع الدين الإسلامي.

الخاتمة

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور البنوك الإسلامية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية، فقد أسهم ظهور هذه الأسواق في تنوع مصادر التمويل للمستثمر بتكلفة أقل وربحية أكثر، حيث توفر له إمكانية الحصول على رؤوس الأموال، وتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل.

حاولنا في الفصل الأول إلقاء نظرة حول البنوك الإسلامية في أربع مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى آليات العمل في البنوك الإسلامية، وفي المبحث الثالث قمنا بذكر أهم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، أما في المبحث الرابع تعرفنا على أهم التحديات التي تواجهها.

بينما في الفصل الثاني تطرقنا إلى السوق المالي الإسلامي، قسم إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السوق المالي، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى أدوات التعامل في السوق المالي الإسلامي، وفي المبحث الأخير تناولنا آليات دعم البنوك الإسلامية للأسواق المالية الإسلامية.

أما في الفصل الثالث قمنا بدراسة دور البنوك الإسلامية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية في مبحثين، حاولنا في المبحث الأول إعطاء لمحة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما في المبحث الثاني قمنا بدراسة أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية وواقع انتشار منتجات الهندسة المالية فيها.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات الدراسة وفق ما يلي:

الفرضية الأولى: تبين من خلال الدراسة أن آليات دعم البنوك الإسلامية للأسواق المالية الإسلامية تتمثل في منتجات الهندسة المالية المتمثلة في الصكوك وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن لمنتجات الهندسة المالية أثر على رفع كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية فزيادة إصدارات الأسهم يؤثر بشكل مباشر على تطوير هذا السوق، إضافة إلى مبيعات الصكوك التي تستحوذ عليها البنوك فهي تؤثر على تنشيط وتطوير هذا السوق، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: تبين من الدراسة التطبيقية أن الأدوات المالية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية كلها أدوات مالية إسلامية من الأسهم والصكوك (الشهادات) ويبنى إصدارها وتداولها بجميع مراحلها على شروط وضوابط شرعية، أي أن سوق الخرطوم للأوراق المالية يقدم أدوات مالية إسلامية موافقة للشريعة الإسلامية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تتعدد صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية منها ما هو قائم على أساس الملكية كالمشاركة والمضاربة، ومنها ما هو قائم على أساس المديونية كالمرابحة، ومنها ما هو قائم على أساس التكافل كالتأمين والزكاة.

- يعتبر السوق المالي من المصادر المهمة والحيوية في تمويل مختلف القطاعات.

- السوق المالي الإسلامي هو السوق الأم لكافة الأسواق يتمثل دوره في جذب رؤوس الأموال من أصحاب الفائض وتحويلها إلى أصحاب العجز المالي الذين لديهم رغبة في الاستثمار.

- تتمثل أهم الأدوات المالية المتداولة في السوق المالي الإسلامي في الأسهم والصكوك الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

- إن التنامي المتسارع في البنوك الإسلامية من خلال القيام بضمان الاكتتاب وتغطيته، وإدارته، والإصدار مع الترويج للأوراق المالية الإسلامية، بحيث تتولى البنوك الإسلامية وظيفة صانع السوق مما يستحق أن تكون آلة لتنشيط السوق المالي.

- شهدت مسيرة سوق الخرطوم للأوراق المالية عدة مراحل وتطورات كان من شأنها دفع عجلة التقدم بالسوق، وتعود فكرة إنشائه لسنة 1962، إلا أنه تم إجازة القوانين واللوائح المنظمة لعمله سنة 1982، أما البداية الفعلية لنشاطه تمت سنة 1994، وبداية التداول الإلكتروني فيه تمت في سنة 2012.

- شهد سوق الخرطوم للأوراق المالية منذ نشأته زيادة في حجم التداول وعدد الشركات المدرجة، مما أدى إلى توسع السوق.

- ما يلاحظ أن المنتجات المالية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تتمثل في الأسهم والصكوك والشهادات الحكومية فقط، وهذا ما يدل على قلة عدد الأدوات التي يتم التعامل بها في هذا السوق.

- أكدت الدراسة على نتيجة هامة تتمثل في أن لتداول الشهادات والصكوك أثر مباشر على نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

- ساهمت إسلامية الأدوات المالية في تنشيط وتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية.

اقتراحات

وبناء على هذه النتائج نقوم بتقديم مجموعة من التوصيات من أهمها:

- ضرورة مبادرة الحكومة بشكل دائم في إنشاء ودعم السوق المالي الإسلامي وتطويره.

- العمل على تكوين سوق للأوراق المالية الإسلامية، سوقا مستقلة عن نظيرتها التقليدية بأدواتها، عملياتها، وسطائها.
- حث البنوك الإسلامية على استحداث أوعية ادخارية متوسطة وطويلة الأجل لتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع العامة.
- ضرورة الاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة والتي تتمتع بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- رفع كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال زيادة رسمته السوقية.
- استخدام التقنيات الحديثة التي تعمل على تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية ليرتقي إلى العالمية.

آفاق الدراسة

- لكي لا يعتقد الباحث أنه ألم بالموضوع وأحاط به، فلا شك أنه هناك كثير من النقائص التي يحتويها هذا الموضوع، سواء من جانبه المنهجي أو المعلوماتي، ولما آلت إليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدى الباحث عدة مواضيع يراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة، حيث نقترح بعض منها:
- دور صناديق الاستثمار في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الإسلامية.
 - دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية العربية.
 - دور البنوك الإسلامية في دعم وتطوير الأسواق المالية العربية.
 - إمكانيات وشروط خلق سوق رأس مال إسلامي جزائري للخروج من أزمة التمويل التقليدي بالاستفادة من التجربة السودانية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

1- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- أحمد سليمان الخصاونة، المصارف الإسلامية، جدار للكتاب والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
- 2- اتحاد المصارف العربية، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد والأدوات المالية الحديثة، رياض الصلح: لبنان، 2005.
- 3- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، جدار للكتاب والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
- 4- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2013.
- 5- حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 6- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيقان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2011.
- 7- خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.
- 8- زكريا سلامة، عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- 9- سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2013.
- 10- سامر مظهر قنطقجي، إبراهيم محمود عثمان آغا، صندوق القرض الحسن، تنظيمه، آليات ضوابطه، شعاع للنشر والعلوم، ط1، حلب، 2009.
- 11- شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.
- 12- صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

- 13- عبد الحميد أبو موسى، واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الإنفتاح المالي المعاصر، في إتحاد المصارف العربية، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد والأدوات المالية الإسلامية الحديثة، لبنان، رياض الصالحين، 2005.
- 14- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.
- 15- عبد الله بن منصور الغفلي، نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، القاهرة، دار الميدان للنشر والتوزيع، 2008.
- 16- عبد الرحمن النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الأردن: البحرين، 2010.
- 17- عبد الحميد أبو موسى، واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الإنفتاح المالي المعاصر، في: إتحاد المصارف العربية، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد والأدوات المالية الإسلامية الحديثة، لبنان: رياض الصالحين، 2005.
- 18- محمود أمين زويل، بورصة الأوراق المالية، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر.
- 19- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، بيروت، 2008.
- 20- عبد الله بن حمد السكاكر، فقه الهندسة المالية الإسلامية، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية.
- 21- عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية.
- 22- محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية [على الخط]، الجزء الثامن، مصر: كتاب الأهرام الاقتصادي 1988.
- 23- محمود حسين الوادي، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010.
- 24- مصطفى كامل السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.
- 25- محمد أيوب، النظام المالي في الإسلام، لبنان، 2009.

26- منور إقبال وآخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، لا س ن.

27- مرضي بن مشدوح العنزي، الهندسة المالية الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، ط1، 2015.

28- محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

29- نعيم نصر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.

30- نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014.

ثانياً: المذكرات والأطروحات

1- بلجبلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

2- بريزة بوقرة، دور الأدوات المالية الإسلامية في تفعيل السوق المالي الإسلامي، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019.

3- جاسم كريمة، دور البنوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية عن طريق أدوات التمويل الإسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2019.

4- حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2011.

5- خير الدين بنون، إشكالية تطبيق صيغ التمويل التشاركي في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة برج بوعرييج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.

6- زاهرة علي محمد بن عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.

7- شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014.

8- فتحة كحلي، تقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.

9- مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

10- نسيلي خديجة، دراسة قرار الاستثمار في المصارف الإسلامية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات والندوات:

1- بلعزوز بن علي، حمدي معمر، نظام التأمين بين النظرية والتطبيق، دراسة التجربة الجزائرية، في: الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، 7 و 8 ديسمبر 2011، الرياض: الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

2- جمال عمامرة، ريس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي، في: الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، 21 و 22 نوفمبر 2006، الجزائر: جامعة بسكرة.

3- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية جدة، السعودية، في: المؤتمر الدولي الخامس حول إدارة المخاطر، 6 و 7 و 8 أكتوبر، 2012.

4- مولاي خليل، التأمين الإسلامي التكافلي الواقع والآفاق، في: الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي الواقع، ورهانات المستقبل، 23 و 24 فيفري 2011، الجزائر: المركز الجامعي غرداية.

5- محمد علي العقول، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، المؤتمر الدولي الأول حول صيغ مبتكرة للتمويل الإسلامي، الأردن: معهد الدراسات الإسلامية، 5 و6 أبريل 2011.

رابعاً: المجلات العلمية والدوريات

1- أحمد رشاد مرداسي، حسين بن الطاهر، أثر تطبيقات منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 4، الجزائر، 2017.

2- بوزمان وسيلة، ناصر المهدي، تقويم تجربة ماليزيا في الأسواق المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 1، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2017.

3- بو عبد الله علي، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، العدد 14، جامعة المسيلة، 2015.

4- سليم جابو وآخرون، صناديق الاستثمار الإسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 1، المجلد 10، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2020.

5- صابر رشيد، نورين بومدين، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تنمية سوق الدين الماليزي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2022.

6- عزوز عائشة، الهندسة المالية الإسلامية كخيار إستراتيجي لتفعيل السوق المالية الإسلامية، مجلة المعيار، العدد 48، مجلد 23، جامعة الجزائر، 2019.

7- عائشة بوبريمة، أمين عويسى، أهمية الصكوك الإسلامية في تعزيز إصدارات السوق المالية الإسلامية الدولية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 1، قسنطينة، الجزائر، 2020.

8- كتاف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 1، 2014.

9- مفتاح صالح، سلطان مونية، الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

10- يوسف تبزي، الصكوك الإسلامية مخاطرها وآليات معالجتها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 2، جامعة خميس مليانة، 2015.

خامساً: مواقع الأنترنت

1- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والأربعون لعام 2003، متاح على الموقع:

www.bankofsudan.org.

2- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والخمسون لعام 2019، متاح على الموقع:

[http:// www.cbos.gov.sd](http://www.cbos.gov.sd)

3- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الستون لعام 2020، متاح على الموقع:

[http:// www.cbos.gov.sd](http://www.cbos.gov.sd)

4- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والستين لعام 2021، متاح على الموقع:

[https:// www.cbos.gov.sd](https://www.cbos.gov.sd)

5- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون لعام 2018، متاح على الموقع:

[http:// www.cbos.gov.sd](http://www.cbos.gov.sd).

6- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الخامس والعشرون لعام 2019، متاح على الموقع:

www.kse.sd

7- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الحادي والعشرون لعام 2015، متاح على الموقع:

www.kse.sd

8- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2009، متاح على الموقع:

www.kse.com.sd

9- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2013، متاح على الموقع:

www.kse.sd

II- المراجع باللغة الأجنبية

1- Imam wahyudi and other, Risk management for islamic bank.